نيف غوردون (*)

عن "المهر" و"العروس":

تحليل بنيوي للاحتلال الإسرائيلي

ملخص

يسعى هذا المقال، عن طريق تحليل أجهزة وآليات السيطرة التي ساعدت إسرائيل في حكم وإدارة السكان الفلسطينيين، إلى كشف الأسباب التي أدت إلى التغييرات الدراماتيكية في المناطق المحتلة خلال العقود الأربعة الأخيرة. والأطروحة المركزية التي أنطلق منها مؤداها أن بنية الاحتلال، وليس سياسة هذه الحكومة (الإسرائيلية) أو تلك، هي التي أدت إلى المتغيرات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسأزعم، بشكل أكثر تحديداً وملموسية، أن العلاقات المتبادلة داخل أجهزة وآليات السيطرة وفيما بينها، وكذلك الأعراض والتناقضات التي أفرزتها هذه الآليات، تساهم في إيضاح التغيرات في تكوين أنواع القوة التي استخدمتها إسرائيل. فالتغيير في تكوين القوة يتيح بدوره فهم لماذا أكد الحكم العسكري بعد حرب العام ١٩٦٧، على "سياسة الحياة"، الهادفة إلى تطبيع الاحتلال، ولماذا نشهد اليوم سياسة فظيعة تتسم بسقوط عدد متزايد من القتلى. إن بحثا من هذا النوع يمكننا من رؤية ما وراء ستار دخان التصريحات والبيانات السياسية، ومن الوقوف على الظروف التي تطور فيها النزاع بالشكل الذي تطور فيه.

"عندما سألت أشكول ما الذي سنفعله مع مليون عربي، أجابني قائلا: (أفهم... أنك مهتمة بالمهر وليس بالعروس!)".

غولدا مئير في لقاء لحزب مباي بعد ثلاثة أشهر من حرب الأيام الستة (Gazit 1995: 135).

(*) في الثامن من حزيران ١٩٦٧، وبعد ساعات معدودة من احتلال قوات الجيش الإسرائيلي لـ "جبل الهيكل" (الحرم القدسي الشريف)، زار المكان وزير الدفاع في ذلك الوقت، موشيه ديان.

* رئيس قسم العلوم السياسية في "جامعة بن غوريون" في بئر السبع. المقال مترجم عن العبرية.

إسرائيل في مواجهة الفلسطينيين: أدوات مركبة لإحكام السيطرة.

وحين لاحظ أن الجنود رفعوا العلم الإسرائيلي على قبة المسجد الأقصى، طلب من أحد الجنود إزالته بدعوى أن عرض رمز الأمة الإسرائيلية على مرأى من الجميع يشكل عملا استفزازيا لا لزوم له (Gazit 2003: 162)، هذا مع أن كل من زار ويزور المناطق المحتلة يلاحظ دون شك أعلاما إسرائيلية ترتفع فوق كل بناية تشغلها إسرائيل، وكذلك أيضا فوق كل مستوطنة إسرائيلية. فضلا عن ذلك فقد ارتفع علم إسرائيل، طوال سنوات الثمانينيات والتسعينيات [من القرن العشرين]، على هوائيات معظم سيارات الجيب العسكرية والعربات المصفحة التي جابت القرى الفلسطينية. ويمكن أن تعتبر زيارة أريئيل شارون إلى الحرم القدسي الشريف، في أيلول ٢٠٠٠، والتي صاحبتها تغطية إعلامية، وأدّت إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بمثابة آخر مرحلة أفضت إلى إلغاء تركة ديان الإستراتيجية هذه.

هناك تغيير مهم آخر حصل خلال سنوات الاحتلال، يتعلق بتعاطي وموقف الحكومة الإسرائيلية تجاه الأشجار التي تمثل رمز الحياة. ففي الوقت الذي ساعدت فيه إسرائيل الفلسطينيين في العام ١٩٦٧ على غرس قرابة ٦١٨ ألف شجرة في قطاع غزة وزودت المزارعين هناك بأنواع محسنة من بذور الخضروات والاشتال، فقد دمرت إسرائيل في السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الثانية أكثر من ١٠٪ من الأراضي الزراعية في القطاع واقتلعت ما يزيد عن ٢٢٠ ألف شجرة

Coordinator of Government Operations in the Administered Territories 1969: 39؛ Amnesty International 2004: 18).

إن رفع الأعلام من جهة واقتلاع الشجر من جهة أخرى يرمزان إلى التغيير الجوهري في طرق سيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين.

وتدل وثائق عسكرية وسلسلة من التقارير الصحافية على أن الاحتلال كان في الستينيات والسبعينيات مختلفا جداً عن الاحتلال في العقدين التاليين. وحين باشرت ببحثي حول الإحتلال، تساءلت عن الشيء الذي جعل إسرائيل تغير بمثل هذه الحدة والتطرف شكل إدارة السكان الفلسطينيين في سنوات الاحتلال الأولى؟ لماذا غيرت طريقة الإدارة؟ وما هي الصلة بين التغيير في أشكال السيطرة وبين التغييرات التي حدثت في الساحة السياسية؟

لعل السبب في أني لم أعثر على إجابات مرضية عن هذه التساؤلات يكمن، حسب اعتقادي، في نوعية البحث الأكاديمي الذي تناول الاحتلال الإسرائيلي.

إن جميع الباحثين تقريبا الذين اعتنوا بهذا المجال اختاروا واحدة من وجهات النظر الثلاث الآتية:

المبادرات الدبلوماسية المختلفة ومبادرات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، إضافة إلى تأثير وانعكاسات السيرورات الدولية

والعالمية على الاحتلال (مثل حربي ١٩٧٣ و١٩٨٢، الثورة (الإسلامية) في إيران، قمة عمان في العام ١٩٨٧، حربي الخليج ونهاية الحرب الباردة)[١].

تأثير المؤسسات السياسية والتيارات الأيديولوجية المركزية في إسرائيل[٢].

المقاومة الفلسطينية، ولا سيما الانتفاضتين الفلسطينيتين (الأولى في ١٩٨٧، والثانية في ٢٠٠٠)[٣].

هذه الأبحاث تعتبر في الواقع حيوية ومهمة جداً لفهم جوانب معينة للاحتلال. غير أن الجزء الأكبر منها يصور السلطة العسكرية الإسرائيلية كظاهرة ثابتة، كما لو أن الحديث يدور على احتلال مستقر. أما الأبحاث القليلة، التي تتناول التغييرات التي حصلت في المناطق المحتلة، فتعزو هذه التغييرات إلى التغييرات في السياسة العالمية، وإلى المقاومة الفلسطينية أو إلى سيرورات عالمية. بصورة عامة فإن البحث الذي تراكم حتى الآن في هذا المجال أنتج معلومات مفيدة، ولكن غير مرضية بعد، وهذا راجع بالأساس إلى كون الدولة تطرح في الغالب كجهة مستقلة تنتهج سياسة محايدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى جانب ذلك يطرح قادة المقاومة الفلسطينية كأناس يتموضعون في حيز لا وجود فيه لعلاقات وموازين قوى، وأن أفعالهم وقناعاتهم لم تتشكل بواسطة الاحتلال ووسائل السيطرة الإسرائيلية.

في الصفحات القادمة سأستند إلى عدد من طروحات تيموثي ميتشيل (Mitchell 1991)، الذي ينتقد الفهم القائل بأن الدولة هي وحدة تحليلية مستقلة، وسأزعم أن الكثير من التغييرات التي حصلت في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت وما زالت نتاج سياسات السيطرة التي تسم الحياة تحت الاحتلال. وعلى الرغم من أن دولة إسرائيل تبدو كلاعب حر في اختيار سياسة معينة وكذلك في تغييرها وتبديلها أحيانا، فإن نظرة عن قرب تظهر أن السياسة على امتداد السنوات، تتشكل بواسطة وسائل السيطرة. هذا الأمر صحيح أيضا فيما يتعلق بمنظمات المقاومة الفلسطينية مثل "فتح" و"حماس" والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكذلك بالنسبة للاعبين دوليين مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (التابعة للأمم المتحدة) والصليب الأحمر الدولي. وأعتقد، في شكل أكثر تحديداً، أن العلاقات المتبادلة والظواهر والتناقضات التي أفرزتها وسائل السيطرة الإسرائيلية تساعد في فهم التغيرات الدراماتيكية التي حدثت بمرور السنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي يمكن بواسطتها أيضا تفسير السياسة الرهيبة الراهنة التي تتسم بازدياد مطرد في أعداد القتلى. حين أقول "وسائل السيطرة" فإنني لا أقصد فقط القوى والأجهزة التي تستخدم الفرض والإكراه من أجل منع وإقصاء وقمع الناس، وإنما تشكيلة أو منظومة المؤسسات والسياسات الاجتماعية والأجهزة البيروقراطية والإستراتيجيا القانونية ومنظومات التخطيط المادي- الجسدي للحيز، والتي تعمل مجتمعة سواء على الفرد أم على مجموع السكان بهدف خلق أشكال جديدة من السلوك والعادات والأمزجة والتطلعات والرغبات. وفي الوقت الذي تعمل فيه بعض المؤسسات المدنية، مثل جهازي التعليم والصحة، كأجهزة سيطرة مستقلة، تحاول أحيانا دفع مشروع التطبيع، فإنها تستخدم أيضا كوكلاء لبث وترويج طائفة من سياسات وممارسات السيطرة الدقيقة. أما هدف وطريقة أداء أجهزة السيطرة فتتحدد في الكثير من الأحيان بواسطة السياق، حيث أن في مقدورها توسيع أو تقليص مدى الإمكانيات المتاحة أمام مستخدمها. وتدخل القوة في جميع أشكال السيطرة، التي لا تستخدم فقط من أجل دفع أهداف مؤسسات معينة، وإنما تصوغ أيضا مواقف سياسية وتطلعات سياسية معينة (excesses). فضلا عن ذلك فإنها، في ذات الوقت الذي تقيد وتصوغ فيه سلوك الوكلاء الاجتماعيين، تولد أيضا مقاومة. فوسائل السيطرة تطبق في المحصلة على البشر، أي على أشياء. بعبارة أخرى فإن أجهزة السيطرة لا تفترض وحسب مقاومة الناس الذين يتعين عليها حكمهم وإدارتهم، بل وتساهم أيضا في نشوء المقاومة. بناء على ذلك، سوف أشير في الصفحات القادمة إلى الاشكالية الكامنة في الفهم السائد، القائل بأن وسائل السيطرة المستخدمة في المناطق (الفلسطينية) المحتلة هي نتاج مباشر لسياسة إسرائيلية أو لمقاومة فلسطينية، وسأدعي أن العلاقات المتبادلة بالذات داخل وبين أجهزة السيطرة، وكذلك الظواهر والتناقضات التي تفرزها، ساعدت في تشكيل السياسة الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية على حدّ سواء. وسأعرض، بغية إسناد هذا الطرح، عدة أمثلة تاريخية تجسد الطريقة التي حكم فيها السكان الفلسطينيون. إن بحثا من هذا النوع يتيح رؤية ما وراء ستار دخان التصريحات السياسية، وهو بذلك يبين ويفسر لماذا تطور النزاع بالشكل الذي تطور فيه. وأود التوكيد، مع ذلك، على أنني ورغم تركيزي على وسائل السيطرة، لا أقترح بأية حال من الأحوال تجاهل تأثير اللاعبين السياسيين على التغييرات التي حدثت على مر السنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن، نظراً لأن باحثين ومحللين آخرين سبق أن أكدوا على أدوار اللاعبين

غير أن المشكلة تمثلت في أن الأراضي، التي احتلت العام ١٩٦٧، عاش فيها عدد كبير من السكان. في العام ١٩٤٨ قامت إسرائيل بأعمال وممارسات نسميها اليوم «تطهيرا عرقيا»، طرد خلالها بالقوة أو اضطر إلى الهرب قرابة ٧٥٠ ألف فلسطيني من أصل ٩٠٠ ألف (Pappe 2006). لكن في العام ١٩٦٧ "طهرت" إسرائيل منطقتين فقط في الضفة الغربية من سكانهما الفلسطينيين: منطقة غور الأردن (باستثناء أريحا) ومنطقة اللطرون. في منطقة الغور أقدمت إسرائيل على هذا العمل بهدف ضمان حدودها مع الأردن، في حين طرد السكان الفلسطينيون من منطقة (جيب) اللطرون نظرا لأن الجيش الإسرائيلي رفض وجود قرى فلسطينية في موقع يمكن أن يهددوا منه الطريق (الشارع) الرئيس المؤدي إلى القدس[٦].

المختلفين الضالعين في النزاع، وناقشوا تأثير القوى الخارجية على هذا النزاع، فإن غاية هذا المقال هي استكمال مثل هذه الأبحاث من خلال إبراز البعد البنيوي للاحتلال.

خلفية

جاءت حرب حزيران ١٩٦٧ لتؤجج مجدداً جذوة المشكلة الفلسطينية[٤]. فللمرة الأولى منذ حرب العام ١٩٤٨ أصبحت قوة سيادية واحدة تسيطر على كامل فلسطين الانتدابية، وعادت مشكلة "شعبان- بلد واحد" لتحتل مكانها في صدارة المنصة (Black and Mo- Dowty and Rubenstein 1990؛ ris 1991: 206-235)، وبالإضافة إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، التي كانت جزءا من فلسطين تحت الحكم البريطاني، احتلت إسرائيل أيضا (في حرب ١٩٦٧) هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء. وقد عمدت إسرائيل، قبل أن تضع الحرب أوزارها، إلى إقامة وحدات إدارة عسكرية في المناطق التي احتلتها. في الوقت ذاته تعاملت حكومة ليفي أشكول بصورة مختلفة مع مناطق الاحتلال، وأومأت بذلك، منذ البداية، إلى وجود نوايا واضحة لدى إسرائيل فيما يتعلق بكل منطقة من مناطق الاحتلال هذه. فقد وضعت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء تحت حكم عسكري، ولم تكن هناك أية نية لضم سكان هذه المناطق إلى إسرائيل ذاتها (في حدود ما قبل ١٩٦٧)، وفي ٢٧ حزيران من العام ذاته، وبعد أسبوعين فقط من الحرب، قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية ومساحات واسعة من حولها (٦٤ كيلومترا مربعًا) تعود لـ ٢٨ قرية فلسطينية في الضفة الغربية، معلنة فرض وتطبيق قوانينها على كامل هذه المنطقة. وكان ثمن ضم هذه المنطقة هو الدمج الجزئي لسكان القدس الشرقية في المجتمع الإسرائيلي[٥]. هضبة الجولان اعتبرت منطقة محتلة (جرى ضمها إلى إسرائيل فقط سنة ١٩٨١) ولكن بخلاف تام للضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء طبق عليها منذ اللحظة الأولى القانون الإسرائيلي بواسطة أوامر صادرة عن القائد العسكري (Levi 1982). وكان معظم سكان الجولان قد هربوا أو طردوا خلال الحرب، مما حول قرابة ١٠٠ ألف من سكان الهضبة المسلمين إلى لاجئين، في حين سمحت إسرائيل لـ ٥٨٧٥ درزيا و٣٨٥ علويا و٣٠٠ من سكان القنيطرة، غالبيتهم من الشركس، بالبقاء، وقد تحول السكان الباقون في الهضبة، رغم إرادتهم ومعارضتهم، إلى مواطنين إسرائيليين (Harris 1978 : 3).

وبما أن إسرائيل تعاملت مع كل منطقة بطريقة مختلفة، فإن هذا المقال سيركز على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي يتواجد فيها معظم الفلسطينيين الذين احتلوا في العام ١٩٦٧. وقد أظهرت إسرائيل منذ البداية عدم رغبتها في الانسحاب من هذه المناطق آملة في إلحاقها وضمها في وقت لاحق. هذه الرغبة يمكن أن نعزوها إلى نوعين من التفكير: عسكري ومسيحاني. فمن منظور عسكري اعتبرت المناطق التي احتلت للتو ضرورية للدفاع عن حدود إسرائيل أمام هجمات خارجية، كذلك اعتبرت مصادر المياه في الضفة الغربية مستودعا أمنيا حيويا لاحتياطي إسرائيل الشحيح من المياه. ومن منظور مسيحاني- خلاصي، كانت المناطق المحتلة تعتبر جزءا من أرض إسرائيل التوراتية، وعليه فهي تعود لليهود. هذه التيارات الفكرية تضافرت في الكثير من الأحيان في جبهة موحدة

فصل الفلسطينيين عن الأرض: عنف صامت وفاعل.

(بايغا ٢٠٠٢، Gordon 2004). وعلى سبيل المثال، بعد تحول إسرائيل مباشرة إلى دولة مستقلة اتفقت الأحزاب اليمينية والصهيونية وقسم من الأحزاب العمالية على أن حدود وقف إطلاق النار في العام ١٩٤٩ هي حدود مؤقتة، وأن إسرائيل ستسعى مستقبلا إلى توسيع حدودها. هذا التطلع استمد لدى قسم من هذه الأحزاب، من رؤية عسكرية، ولدى قسم آخر من رؤية مسيحانية، واستمد لدى الباقي من كلتا الرؤيتين معاً.

غير أن المشكلة تمثلت في أن الأراضي، التي احتلت العام ١٩٦٧، عاش فيها عدد كبير من السكان. في العام ١٩٤٨ قامت إسرائيل بأعمال وممارسات نسميها اليوم "تطهيرا عرقيا"، طرد خلالها بالقوة أو اضطر إلى الهرب قرابة ٧٥٠ ألف فلسطيني من أصل ٩٠٠ ألف (Pappe 2006). لكن في العام ١٩٦٧ "طهرت" إسرائيل منطقتين فقط في الضفة الغربية من سكانهما الفلسطينيين: منطقة غور الأردن (باستثناء أريحا) ومنطقة اللطرون. في منطقة الغور أقدمت إسرائيل على هذا العمل بهدف ضمان حدودها مع الأردن، في حين طرد السكان الفلسطينيون من منطقة (جيب) اللطرون نظرا لأن الجيش الإسرائيلي رفض وجود قرى فلسطينية في موقع يمكن أن يهددوا منه الطريق (الشارع) الرئيس المؤدي إلى القدس[٦]. في المحصلة بلغ مجموع الفلسطينيين الذين نزحوا إلى الأردن في أثناء الحرب أو بعد انتهائها مباشرة، ما بين ٢٠٠- ٢٥٠ ألف لاجئ، يشكلون أكثر من ٣٠٪ من مجموع سكان الضفة الغربية (قسم كبير منهم لاجئون من العام ١٩٤٨) وسمح فيما بعد لـ١٧ ألف نازح منهم بالعودة إلى الضفة الغربية (Gazit 1995: 45). على أية حال فقد بقي قرابة مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فأدركت إسرائيل بسرعة أنه يتعين عليها إقامة جهاز حكم (عسكري) داخلي في هاتين المنطقتين. وعدم الرغبة في اقتراح المواطنة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع نبع في شكل أساس من اعتبارات ديمغرافية. فقد ادعت الحكومة الإسرائيلية دائما أن إسرائيل هي "وطن" اليهود لذلك يتعين على اليهود أن يشكلوا أغلبية واضحة في مناطقها. وفي المحصلة، فإن إسرائيل هي دولة يهودية، وفيما لو أعطيت المواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين في المناطق المحتلة، فإن السكان اليهود سيكفون خلال بضعة عقود عن كونهم الأغلبية. لهذا السبب أحكمت إسرائيل منذ بداية الاحتلال سيطرتها على المناطق وسط تمييز واضح بين الأرض التي احتلت وبين السكان الذين عاشوا عليها، أو كما قال ليفي أشكول في الاقتباس الذي أوردته في مستهل المقال "بين المهر والعروس" (زرطال وإلدار 2004: 13-18؛ Aronson 1987: 9-31). في أعقاب ذلك جرى تطوير سلسلة أجهزة كان الهدف منها هو استغلال الأرض المحتلة دون ضمها بشكل تام[٧]، كما مورست آليات ووسائل مختلفة استهدفت إدارة حياة الفلسطينيين دون الاضطرار إلى دمجهم في المجتمع الإسرائيلي. ويعكس الجهد المتواصل لفصل الأرض المحتلة عن سكانها، والذي يعني عمليا إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بمناطق دولة إسرائيل، "التسوية الوظيفية" التي نادى بها موشيه ديان، والتي صيغت خلافا للتسوية الاقليمية التي دعا إليها يغئال ألون، والداعية إلى رسم حدود الدولة بشكل يتيح الحصول على "أقصى حد من الأمن والأرض لإسرائيل مع أدنى عدد من العرب"، في حين لم يسارع ديان نحو التسوية الإقليمية، مقترحا عوضا عن ذلك منح السكان الفلسطينيين إمكانية إقامة شكل الحكم الذاتي. لقد تحولت عدم رغبة إسرائيل في ضم الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال والتمييز الذي أقامته بين السكان وأرضهم في غضون فترة وجيزة إلى المنطق المحرك للاحتلال، والذي لم يطرأ عليه بمرور السنوات أي تغيير ذي بال.

لم تكن السرعة النسبية التي أقيمت وطبقت فيها أجهزة وآليات

لم تكن السرعة النسبية التي أقيمت وطبقت فيها أجهزة وآليات السيطرة المختلفة عفوية، وإنما كانت نتاج ظروف تاريخية. فأولا، وحتى حرب ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية ملحقة بالأردن فيما كان قطاع غزة تحت سلطة مصرية، وبالتالي فقد أعادت إسرائيل ببساطة تفعيل عدد من المؤسسات والإجراءات التي استخدمت سابقا من قبل الدولتين المجاورتين. ثانيا، قبل بضع سنوات من نشوب الحرب، أعدت إسرائيل خطة لحكم عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة «في حال» وقوع المنطقتين في قبضتها[٨]. ففي أوائل الستينيات نظم الجيش الإسرائيلي حلقات دراسية أجريت خلالها محاكاة لحال انتهاج حكم عسكري في هذه المناطق. إضافة إلى ذلك فقد أعد مسبقا دليل شامل تضمن تعليمات وتوجيهات لإقامة مؤسسات قانونية وإدارية لسلطة عسكرية، جرى توزيعه على الجنود قبل انتهاء الحرب.

السيطرة المختلفة عفوية، وإنما كانت نتاج ظروف تاريخية. فأولا، وحتى حرب ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية ملحقة بالأردن فيما كان قطاع غزة تحت سلطة مصرية، وبالتالي فقد أعادت إسرائيل ببساطة تفعيل عدد من المؤسسات والإجراءات التي استخدمت سابقا من قبل الدولتين المجاورتين. ثانيا، قبل بضع سنوات من نشوب الحرب، أعدت إسرائيل خطة لحكم عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة "في حال" وقوع المنطقتين في قبضتها[٨]. ففي أوائل الستينيات نظم الجيش الإسرائيلي حلقات دراسية أجريت خلالها محاكاة لحال انتهاج حكم عسكري في هذه المناطق. إضافة إلى ذلك فقد أعد مسبقا دليل شامل تضمن تعليمات وتوجيهات لإقامة مؤسسات قانونية وإدارية لسلطة عسكرية، جرى توزيعه على الجنود قبل انتهاء الحرب. قسم من هذه الخطط، والمنطق القابع خلفها، سهلا مهمة إنشاء جهاز حكم مركب في المناطق عقب احتلالها فعليا على يدي إسرائيل (Shamgar 1982 ؛ رونين ١٨ : ١٩٨٩). أخيرا فقد استخلص الجيش الإسرائيلي أيضا دروسا من تجربته في إدارة السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل ذاتها وكذلك من الفترة القصيرة لاحتلال غزة في العام ١٩٥٦ وبداية ١٩٥٧[٩]. وفي الواقع فإن عدداً من الأجهزة والإجراءات التي استخدمت في أثناء تطبيق الحكم العسكري الداخلي (١٩٤٨- ١٩٦٦) نقلت إلى المناطق المحتلة (العام ١٩٦٧) غير أن الظروف السياسية والاجتماعية المختلفة للمنطقتين، كذلك أيضا التطلعات المختلفة لدى إسرائيل حيالهما، جعلت النموذج الذي نشأ داخل إسرائيل يستخدم لأغراض المقارنة أكثر من استخدامه لأغراض المحاكاة.

في المحصلة فقد بقيت نسبة ضئيلة من الفلسطينيين في ما تحول إلى إسرائيل بعد العام ١٩٤٨. معظم الزعماء والمثقفين نزحوا أو طردوا من المراكز الحضرية التي أصبحت خاوية تقريبا، في حين انتمت غالبية الفلسطينيين الذين لم ينزحوا، إلى جمهور الريف غير المنظم. كذلك قررت إسرائيل بعد فترة قصيرة من الحرب عرض المواطنة والاندماج على هؤلاء الفلسطينيين، بصورة جزئية على الأقل، في المجتمع الإسرائيلي. هذه الظروف هي التي صاغت طرق وأشكال السيطرة التي انتهجت في الحكم العسكري الداخلي. في المقابل فإن غالبية السكان في المناطق المحتلة (سنة ١٩٦٧) ظلت في مكانها، أو على حالها، فالزعامة المدنية والريفية لم تطرد ولم تهرب، ولم يكن في نية إسرائيل بتاتا إعطاء الجنسية أو المواطنة للفلسطينيين المحتلين للتو. من وجهة نظر إسرائيل، فإن هذه الفوارق السياسية والاجتماعية استدعت شكلا مختلفا من الحكم، فقرر ديان انتهاج سياسة أكثر انفتاحا في المناطق المحتلة، وأقل تدخلا في الظاهر، من السياسة التي اتبعت في إدارة الفلسطينيين داخل مناطق دولة إسرائيل[١٠]. ويستدل من تقارير عسكرية نشرت بعد الحرب أن إسرائيل كانت تنوي إتباع سياسة تطبيعية عن طريق تشجيع إقامة حكم ذاتي يمكن "السكان في هذه المناطق من مواصلة حياتهم ونشاطاتهم كما كان عليه الوضع حتى الخامس من حزيران ١٩٦٧" (Coordinator of Government Operations in the Administered Territories 1970: 3)

أنواع القوة

من المدهش جداً أن بحثي يظهر بأن معظم الوسائل والإجراءات، التي استخدمت لأغراض السيطرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في

"القوة، ومزيد من القوة."

السنوات الأولى للاحتلال، ظلت تستخدم من قبل إسرائيل طوال أربعة عقود لاحقة. فقد لجأ الجيش الإسرائيلي إلى فرض إغلاقات وقام بطرد الزعماء والقادة وهدم البيوت وشن اعتقالات وتعذيب الموقوفين وفرض قيود على التنقل، سواء مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ أم في بداية الألفية الجديدة (Black and Morris 1991 : 261–262). معظم هذه الوسائل والإجراءات ليست قيد الاستخدام حتى الآن وحسب، بل ولم تضف إليها على إمتداد السنوات الماضية سوى القليل جداً من الوسائل الجديدة. على هذه الأرضية أزعم أن التغيير الدراماتيكي، الذي طرأ على الطريقة التي تسيطر فيها إسرائيل على السكان الفلسطينيين، لا ينبع من استبدال طرق وأساليب سيطرة معينة بأخرى، وإنما هو بالأساس نتاج البنية المحدودة لأنواع القوة في كل فترة وأخرى.

ما أدعيه هنا هو أن آليات وطرق السيطرة المختلفة المتبعة في المناطق المحتلة تتأثر بثلاثة أنواع قوة أساسية – الانضباط (discipline)، القوة الحيوية (Bio-power)، والسيادة- وأن الأهمية المتغيرة لأنواع القوة هذه، وليس استخدام وسائل سيطرة جديدة، هي التي تقف في أساس التغيرات التي شهدها الاحتلال الإسرائيلي على امتداد السنوات (Foucault 1979، 2003). وقد كان للبنية المتغيرة لأنواع القوة هذه انعكاسان مباشران: نوعي وكمي.

من ناحية نوعية، على الرغم من أنه جرى على امتداد السنوات استخدام نفس آليات وطرق السيطرة، إلا أن التشديد على نوع معين من القوة هو الذي صاغ الطريقة التي استخدمت بها آليات وأجهزة السيطرة. ومن الناحية الكمية، على الرغم من أن جميع وسائل السيطرة تقريبا استخدمت منذ بداية الاحتلال، فقد جرى التأكيد في فترات معينة على القوة السيادية.

في السنوات الأولى للاحتلال شددت إسرائيل على القوة الضابطة والقوة الحيوية. والقوة الضابطة هي قوة متواصلة تمتد على كامل مساحة الحيز الاجتماعي. كما أنها تعمل وتمارس على أبسط مكونات وعناصر التفاعلات اليومية بهدف خلق ونشر مدى كامل من القواعد والعادات والمسلكيات الاجتماعية. ويعمل الضبط من أسفل في محاولة لإلغاء وإزالة الفوارق السلوكية والفكرية بين السكان وتحويلهم إلى أناس خانعين. في الوقت ذاته فإن وسائل السيطرة التي يحركها هذا النوع من القوة تمكن من التمييز بين السكان وتحديد الكفاءات والسمات الخاصة لكل فرد، وكذلك أيضاً أنشطته وأعماله "الشاذة" (Gordon، 2002a). رغم أن قوة الضبط تسعى إلى خلق تطبيع عن طريق تأطير وضبط الحياة اليومية، وذلك

في السنوات الأولى للاحتلال شددت إسرائيل على القوة الضابطة والقوة الحيوية. والقوة الضابطة هي قوة متواصلة تمتد على كامل مساحة الحيز الاجتماعي. كما أنها تعمل وتمارس على أبسط مكونات وعناصر التفاعلات اليومية بهدف خلق ونشر مدى كامل من القواعد والعادات والمسلكيات الاجتماعية. ويعمل الضبط من أسفل في محاولة لإلغاء وإزالة الفوارق السلوكية والفكرية بين السكان وتحويلهم إلى أناس خانعين. في الوقت ذاته فإن وسائل السيطرة التي يحركها هذا النوع من القوة تمكن من التمييز بين السكان وتحديد الكفاءات والسمات الخاصة لكل فرد، وكذلك أيضاً أنشطته وأعماله "الشاذة" (Gordon، 2002a)

في أحيان متقاربة بواسطة زيادة الإنتاجية الاقتصادية للسكان وسط تقليص مهاراتهم السياسية، يجدر التوكيد هنا بأن وسائل السيطرة الضابطة لا تكون منطقية في الكثير من الأحيان (Foucault 1990 : 88-97). وعلى سبيل المثال فقد سمحت إسرائيل للسكان الخاضعين للاحتلال بفتح العديد من الجامعات وبذلك ساهمت في إيجاد شريحة مهنية من الجامعيين، لكنها حصرت إمكانيات تشغيل هؤلاء المثقفين الفلسطينيين في الأعمال غير المهنية، الأمر الذي ولد الكثير من المرارة في صفوف خريجي الجامعات الذين وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل أو يعملون في غير مجال تخصصهم وتأهيلهم. بهذه الطريقة يمكن لوسائل الضبط، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر بالجامعات وسوق العمل، أن تناقض بعضها البعض، وأن تنهار أو تتفكك. ومن هنا فإنها تخلق مساحات للمناورة والمقاومة، وقد تكون موجهة لأهداف تتناقض مع الهيمنة التي كرست هذه الوسائل لخدمتها (Mitchell 1991 : 91).

على الرغم من سعي إسرائيل إلى تأكيد القوة الانضباطية في السنوات الأولى للاحتلال، فقد كان تطبيق هذا النوع من وسائل السيطرة في المناطق مختلفاً عن تطبيقها في أماكن أخرى من العالم. ففي غالبية الدول استهدفت القوة الضابطة إدارة وحكم الناس عن طريق دمجهم في حياة الدولة وتحويلهم إلى مواطنين. ولكن بما أنه لم تكن هناك قط نية حقيقية لدمج السكان الفلسطينيين وتحويلهم إلى مواطنين إسرائيليين، فإن غاية الضبط لم تكن أبداً ضم الفلسطينيين إلى المجتمع الإسرائيلي وإنما تحويلهم إلى رعايا تابعين لقوة الاحتلال. ذلك هو أحد الأسباب في كون وسائل السيطرة التي استخدمت لغرض إدارة السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل ذاتها كانت مختلفة جداً عن تلك التي استخدمت في المناطق المحتلة.

من هنا أرى أن القوة الحيوية لا تلغي فرض الانضباط، بل تتضمنه وتصوغه، لكنها تُستخدم بحجم مختلف، وتُجسد سلسلة من الأدوات والوسائل الخاصة. كذلك فإن القوة الحيوية متواصلة وموزعة في كامل الحيز الاجتماعي، ولكن إذا كان هدف الضبط هو إدارة الرعايا كأفراد، فإن القوة الحيوية تدير الفرد بكونه فقط جزءاً من مجموعة سكانية. وتتناول القوة الحيوية توجيه سيرورات مرتبة بنسب الوفيات، متوسط الأعمار، التكاثر السكاني، معدلات الإنجاب، النواحي الصحية والتطعيمات الوقائية والأمراض المنتشرة بين السكان ومعدلات البطالة وأنماط التشغيل بمصطلحات العمر والجنس ومجالات التشغيل والدخل للفرد وهلمجرا. وعلى سبيل المثال فإن جهود إسرائيل لزيادة نسبة الولادات التي تتم في المستشفيات الفلسطينية، هي تعبير عن ممارسة قوة من هذا النوع. فمن أجل السيطرة على السكان، تستخدم القوة الحيوية وسائل إحصائية وطرق علمية. وهي تعمل من خلال سلسلة من المؤسسات الملائمة، تنظم وتضبط العلاج الطبي والسياسة والسلوك الاقتصاديين وما شابه، وهي في الوقت ذاته تحدد وتصوغ الحياة السياسية وتطبع مجالات المعرفة (Foucault 2003 : 246-247).

إن هدف القوة الحيوية (bio power) ليس التأثير على سلوك الفرد كفرد، وإنما التأثير على اتجاهات اجتماعية واسعة. أحد الأمثلة على ذلك، خفض معدلات الوفيات، تشجيع الاقتصاد والازدهار الاقتصادي، صوغ وتشكيل الهوية الجمعية للسكان، وكل ذلك بهدف قمع الكيانية الوطنية الفلسطينية. وكما في قوة الضبط، فإن الأجهزة والآليات التي تستخدمها القوة الحيوية تستهدف أيضاً استغلال الطاقة الاقتصادية الكامنة لدى السكان الخاضعين للاحتلال، ولكن عوضاً عن ضبط الفرد فإن القوة الحيوية تنظم نشاط السكان كافة. في السنوات الأولى بعد الحرب جرى التأكيد على القوة الحيوية، وكذلك على قوة الضبط، بهدف تطبيع الاحتلال عن

إن هدف القوة الحيوية (bio power) ليس التأثير على سلوك الفرد كفرد، وإنما التأثير على اتجاهات اجتماعية واسعة. أحد الأمثلة على ذلك، خفض معدلات الوفيات، تشجيع الاقتصاد والازدهار الاقتصادي، صوغ وتشكيل الهوية الجمعية للسكان، وكل ذلك بهدف قمع الكيانية الوطنية الفلسطينية. وكما في قوة الضبط، فإن الأجهزة والآليات التي تستخدمها القوة الحيوية تستهدف أيضاً استغلال الطاقة الاقتصادية الكامنة لدى السكان الخاضعين للاحتلال، ولكن عوضاً عن ضبط الفرد فإن القوة الحيوية تنظم نشاط السكان كافة.

طريق خلق ازدهار اقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك بذلت جهود جمة لمحو جميع الرموز المرتبطة بالوطنية الفلسطينية، وكانت إسرائيل تأمل في أن يتأقلم الفلسطينيون مع الاحتلال.

في المقابل، لم تمتنع إسرائيل قط عن استغلال نوع القوة التقليدية أكثر، أي قوة ذراع السيادة، أي القدرة على فرض منظومة قوانين وتشريعات واستخدام الجيش والشرطة من أجل فرض "سلطة القانون" أو تعليقها (Foucault 2003 : 246-247). هذا النوع من القوة يعمل بواسطة الأذرع القانونية والتنفيذية للدولة، وهو يعمل في الغالب الأعم من أعلى إلى أسفل، بشكل متقطع، بمعنى أنه يميل للظهور فقط في الحالات التي يُنتهك فيها القانون على أيدي أفراد معينين في المجتمع أو يتم تعليق عمله من قبل الجهة السيادية. وفي حالتنا فإن مغزى هذه القوة هو تطبيق منظومة قانونية ترى في كل أشكال المقاومة الفلسطينية إرهاباً، واستخدام قوات الأمن لقمع أي مظهر من مظاهر "الإرهاب". في ذات الوقت تحولت هذه المنظومة القانونية إلى وسيلة نهب سلبت إسرائيل بواسطتها أراضي وممتلكات الفلسطينيين.

ذراع "السيادة" تطال الجميع.

المنشور الثاني الذي أصدره الحاكم العسكري في السابع من حزيران ١٩٦٧، يوم إقامة الحكم العسكري (في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، يشكل مثالاً على تفعيل القوة السيادية. وقد ورد في هذا المنشور: "إن جميع صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة بالنسبة للمنطقة أو سكانها ستكون من الآن فصاعداً من اختصاصي فقط وتستخدم من قبلي فقط أو من قبل من يعين أو يعمل من طرفي"[١١]. ويمضي هذا المنشور مؤكداً أن جميع القوانين التي كانت قائمة قبل الاحتلال ستبقى سارية المفعول طالما أنها لا تتناقض مع المنشور أو أي أمر آخر للحاكم العسكري. ويؤكد المنشور بذلك حقيقة أن في مقدور الحاكم العسكري ليس سن وتطبيق قوانين وحسب بل وبإمكانه أيضاً أن يلغي أو يجمد قوانين (Schmitt 2005 ؛ Agamben 1998 ؛ 2006). بعد استقرار السلطة الإسرائيلية في المناطق المحتلة، تقلص استخدام القوة السيادية، وصارت معظم وسائل السيطرة تصاغ وتتشكل طوال أكثر من عشر سنوات بواسطة نوعي القوة الآخرين، القوة الضابطة والقوة الحيوية.

جدير بنا أن نؤكد هنا أن أنواع القوة الثلاثة تعمل في الغالب بالتوازي، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من أشكال الحكم العصرية (Foucault 1991). إن حكماً بهذا المعنى لا يتناول فقط مؤسسات وأساليب عمل تخص الدولة، بل ويشمل تشكيلة واسعة من الأجهزة والآليات والإجراءات الهادفة إلى صوغ وتشكيل سلوك السلوك (Conduct of conduct). ولا يدور الحديث فقط على مؤسسات مختلفة من قبيل القانون والقضاء والدين والاقتصاد وما شابه، وإنما أيضاً الطرق التي يحكم فيها كل فرد نفسه (Dean 1999 : 11). فالحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة يعني تشكيل وتوجيه وإدارة المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية والسياسية القائمة هناك، وكذلك أيضاً ميول وهوية وسلوك كل فرد من السكان. أحد

وتكمن خصوصية البنية في كونها تحدد الشكل الذي تدير به الأفراد والمجموع، ولكن ليس هناك أي شيء جامد، فهناك سيرورات معينة يمكن أن تؤثر على العلاقات بين أنواع القوة، وعلى الطريقة التي يدار ويحكم المجتمع بها. التغيير في بنية وتكوين أنواع القوة لا يقود بالضرورة إلى تغيير وسائل السيطرة المستخدمة في إدارة السكان، لكنه يغير الطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل. وعلى سبيل المثال، في السنوات الأولى للاحتلال استخدمت المدارس في المناطق (المحتلة) لنقل مجالات معرفة للتلاميذ بهدف تطبيع الاحتلال. ولكن فيما بعد، وعندما كان هؤلاء التلاميذ يقومون في طريق عودتهم من المدرسة إلى البيت، بإلقاء الحجارة على مكاتب الحكم العسكري، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى إغلاق المدارس.

الأهداف المركزية لأشكال الحكم العصرية هو الأمن، وليس فقط بالمعنى الضيق لاستخدام الجيش والشرطة وجهاز المخابرات. فالأمن في مفهومه الواسع يشمل إدارة الاقتصاد والصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي للسكان. وعليه فهو يشمل بالتالي جميع المؤسسات والسياسات الهادفة إلى حماية وتعزيز السيرورات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية القائمة لدى السكان (Dean 1999: 19-20).

على الرغم من أن أنواع القوة الثلاثة تعمل بصورة عامة جنباً إلى جنب، فإن ما أدعيه هنا هو أن بنيتها المحددة هي التي تحدد شكل الحكم. فمن المحتمل أن يؤكد حكم ما على قوة الضبط والقوة الحيوية وأن يعطي وزناً ضئيلاً نسبياً للقوة السيادية، في حين يمكن أن يشدد حكم آخر على القوة الحيوية والقوة السيادية وأن يكرس موارد أقل للضبط[١٢].

وتكمن خصوصية البنية في كونها تحدد الشكل الذي تدير به الأفراد والمجموع، ولكن ليس هناك أي شيء جامد، فهناك سيرورات معينة يمكن أن تؤثر على العلاقات بين أنواع القوة، وعلى الطريقة التي يدار ويحكم المجتمع بها[١٣]. التغيير في بنية وتكوين أنواع القوة لا يقود بالضرورة إلى تغيير وسائل السيطرة المستخدمة في إدارة السكان، لكنه يغير الطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل. وعلى سبيل المثال، في السنوات الأولى للاحتلال استخدمت المدارس في المناطق (المحتلة) لنقل مجالات معرفة للتلاميذ بهدف تطبيع الاحتلال. ولكن فيما بعد، وعندما كان هؤلاء التلاميذ يقومون في طريق عودتهم من المدرسة إلى البيت، بإلقاء الحجارة على مكاتب الحكم العسكري، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى إغلاق المدارس. لقد تحولت المدرسة بهذه الطريقة من مؤسسة وظيفتها تشجيع تمثل وتذويت قواعد ومجالات معرفة معينة إلى وسيلة عقاب جماعية (Graham-Brown 1984). بعبارة أخرى، فإن نفس مؤسسة السيطرة التي استخدمت لنقل قواعد معرفية تحولت إلى وسيلة عقاب، عندما رفض السكان الفلسطينيون قبول القواعد والأعراف التي أملتها إسرائيل. مع ذلك يجدر التأكيد أن إسرائيل اعتمدت في لحظة تاريخية ما على نوع معين من القوة أكثر من اعتمادها على أنواع قوة أخرى، لكن ذلك لا يلغي حقيقة أن جميع أنواع القوة المذكورة تعمل جنباً إلى جنب، وأن هناك تواصلا دائما للسيطرة، دون توقف ودون وجود مناطق حرة مجردة من القوة (Foucault 1980: 107-108؛ Deleuze 1992).

ظواهر مرافقة وتناقضات

إن ما أطرحه لا يتلخص في أن تغيير بنية القوة يفسر التغيير في طابع الاحتلال، وإنما في أن العلاقات المتبادلة والظواهر المرافقة والتناقضات القائمة داخل وبين أجهزة ووسائل السيطرة هي التي صاغت بنية أنواع القوة. تلك هي النقطة التي أبتعد فيها بشكل واضح عن التوجه الذي يرى في الدولة وحدة تحليلية مستقلة (Segal and Weizman 2003؛ Weizman 2007). إن تتبع تسلسل وسائل السيطرة الإسرائيلية، وتحليل العلاقات المتبادلة فيما بينها، يدلان على أن الظواهر المرافقة والتناقضات التي أفرزتها تلك الوسائل ساهمت في صرف وتغيير التأكيد من نوع قوة معين إلى نوع آخر، وأنه جرى بواسطة ذلك صوغ وهندسة السياسة الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية على حدّ سواء. ذلك هو الإدعاء الرئيس الذي أود توطيده.

ولا أقصد بـ "الظواهر المرافقة أو الجانبية" النتائج التي لا تشكل

جزءاً من الهدف الأصلي لوسائل السيطرة. وعلى سبيل المثال فإن فرض حظر التجول يقيد حركة السكان إلى منطقة معينة، لكنه يولد أيضاً مقاومة؛ كذلك فإن إقامة مستوطنة على قمة جبل أو تلة تهدف إلى مصادرة أراض وتقسيم الحيز ومراقبة القرى الفلسطينية الواقعة أسفل التلة، غير أنها تؤكد أيضاً حقيقة أن الاحتلال ليس مؤقتاً (Benvenisti and Khayat 1987: 112-113؛ Roy 1995: 175-181؛ Lein 2002: 18).

لغاية العام ١٩٧٨ نجحت إسرائيل في مصادرة حوالي ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة نحو ١٢٥ مستوطنة في هاتين المنطقتين، ضمت قرابة ٦٠ ألف مستوطن. فكيف أثر الأمر على الفلسطينيين، الذين كانوا من جهة شهوداً على سلب أراضيهم وقدوم آلاف المواطنين اليهود من إسرائيل إلى مناطق الضفة والقطاع، ومن جهة أخرى قيل لهم إن الاحتلال سينتهي بسرعة؟! إضافة إلى ذلك، فقد أفرزت العلاقات المتبادلة بين أجهزة السلطة نوعين من التناقضات. الأول نشأ داخل جهاز السلطة ذاته. ولعل التناقض الداخلي الأبرز هو التناقض الذي نجم عن مشروع بناء المستوطنات. من هنا فقد أضحى حل الدولة الواحدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، التي لن يكون اليهود أغلبية فيها، منطقياً أكثر فأكثر، عقب مصادرة المزيد من الأراضي ونقل عشرات الآلاف من اليهود للإقامة في المناطق المحتلة. النوع الآخر من التناقض نشأ جراء العلاقات المتبادلة بين أجهزة السيطرة المختلفة. فالسماح بدخول عمال فلسطينيين إلى إسرائيل، والذي استهدف فيما استهدف خلق ازدهار اقتصادي في المناطق المحتلة ومن خلال ذلك تطبيع الاحتلال، انتهى كما سنلاحظ لاحقاً بتقوية وتعزيز الحركة الوطنية الفلسطينية، التي قادت الانتفاضة والمقاومة ضد إسرائيل.

هذا النوع من الظواهر الجانبية والتناقضات كان له ضلع في هندسة الساحة السياسية، حيث أيقظ المقاومة الفلسطينية التي أثرت بدورها على تغير سياسة إسرائيل. من هنا فقد كان لوسائل السيطرة ذاتها تأثير حاسم على السيرورات السياسية المحلية وعلى الطابع المتغير للاحتلال. لهذا السبب، وبغية الوصول إلى فهم أفضل وأدق للاحتلال، ينبغي تفحص وسائل السيطرة وإبانة الطريقة التي خلقت بها متغيرات داخلية وصاغت بالتالي بنية الاحتلال والسياسة الإسرائيلية تجاهه على حد سواء[١٤].

مع ذلك من الأهمية بمكان التوكيد على أن تصوير الإسرائيليين والفلسطينيين كما لو كانوا مواضيع للتاريخ وليسوا أبطاله أو صناعه،

"بين "الكانتونات".

هو أمر مغلوط ومضلل. فالإسرائيليون هم المسؤولون عن إيجاد الاحتلال، وعن مواصلة نتائجه، بينما الفلسطينيون مسؤولون عن المقاومة ونتائجها. بيد أن مصالح وتطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذا طريقة سلوكهم، تتشكل، في جانب منها على الأقل، بواسطة أجهزة وآليات السيطرة.

السنوات الأولى

بغية رؤية الطريقة التي أدت فيها وسائل السيطرة إلى تحول الاحتلال عن طريق هندسة السياسة الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية، لا بد من إبانة تسلسل السيطرة، وسط تأكيد العلاقات المتبادلة بين أجهزة السيطرة المختلفة وتطورها على امتداد السنوات. هذا النوع من التحليل التاريخي يتعدى بكثير حدود هذا المقال، وقد خصصت له كتاباً كاملاً سيرى النور قريباً.

في نطاق مشروعي البحثي الموسع قسمت الاحتلال إلى خمس فترات: فترة الحكم العسكري (١٩٦٧-١٩٨٠)، فترة الإدارة المدنية (١٩٨١- ١٩٨٧)، فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٨- ١٩٩٣)، سنوات أوسلو (١٩٩٤- ٢٠٠٠) وأخيراً فترة الانتفاضة الثانية (٢٠٠١ ولغاية الآن). بطبيعة الحال فإن هذه الفترات مرتبطة عضوياً ومتداخلة فيما بينها، ويمكن تقسيم بعضها إلى فترات ثانوية. وعلى الرغم من أنها تحدث في موازاة أحداث تاريخية، ولذلك يخيل أنها تنبع من الرؤية الدولانية، إلا أن تفحصاً دقيقاً يظهر أن كل فترة تتسم ببنية خاصة لأشكال القوة، وبالتالي بتأكيد وسائل سيطرة معينة. وعليه فإن الطرح الماثل في صلب البحث برمته، هو أن السياسة الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية اللتين تميزان كل فترة تشكلتا، بصورة جزئية على الأقل، بواسطة أجهزة السيطرة وما أفرزته من ظواهر جانبية وتناقضات. ولعدم اتساع المجال سأكتفي هنا باستعراض عام لسنوات الاحتلال الأولى، وذلك من أجل إبانة كيف خلقت

حياة يومية تحت "العنف الزاحف".

أشكال السيطرة هذه، والتي استخدمت في إدارة السكان خلال العقد الأول، سلسلة من التناقضات التي أدت إلى المقاومة الفلسطينية وإلى تغيير السياسة الإسرائيلية، على حدّ سواء.

قبل أن تضع حرب ١٩٦٧ أوزارها، أدرك وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، موشيه ديان، أن قوة إسرائيل تصبح كبيرة جداً عندما تكون مموهة، وعندما يكون هدفها المعلن هو "جعل الاحتلال غير مرئي". وكما أشار شلومو غازيت، الذي عين بعد احتلال ١٩٦٧ مباشرة منسقاً لأعمال الحكومة في الأراضي الفلسطينية، فإن هدف الحكم العسكري كان خلق وضع "يستطيع فيه المقيم في المنطقة أن يلد في المستشفى وأن يحصل على شهادة ميلاد وعلى تعليم، أن يتزوج وينجب أولاده وأحفاده ويعيش حياة كريمة، وكل ذلك بدون مساعدة من أي موظف أو صاحب منصب إسرائيلي، وحتى من دون أن يرى شخصاً كهذا" (Coordinator of Government Operations in the Administered Territories 1970: 4).

بطبيعة الحال، لم تتورع إسرائيل عن اللجوء إلى وسائل الإكراه العينية في نطاق جهودها لإدارة السكان الواقعين تحت احتلالها. على سبيل المثال، تم بعد الحرب مباشرة إغلاق حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وقامت قوات الأمن الإسرائيلية بقمع المقاومة الداخلية بالقوة. وقد لجأ الجيش الإسرائيلي إلى فرض نظام حظر التجول وقام بطرد قادة وزعماء وهدم منازل وأغلق مدارس ومحال تجارية (Black and Morris 1991: 261–262). غير أن مثل هذه الممارسات والأعمال جرت في الضفة الغربية في العامين الأولين بشكل خاص، إلى أن ثبت الاحتلال أقدامه. في قطاع غزة نظم الفلسطينيون مقاومة مسلحة، ولكن بعد تصفية هذه المقاومة في العام ١٩٧١، بدأت إسرائيل هناك بانتهاج وسائل مشابهة لتلك التي استخدمتها في الضفة الغربية[١٥].

وكانت إسرائيل قد سيطرت أيضاً، مباشرة بعد انتهاء الحرب، على جميع المؤسسات المدنية التي تستخدم في إدارة مجتمعات عصرية. على سبيل المثال، فقد شرعت السلطات الإسرائيلية منذ شهر تموز ١٩٦٧ بتفحص كتب التعليم وشطبت منها كل مظاهر وتعابير التاريخ والوطنية الفلسطينيين، واقتصرت مناهج التعليم على مواد كتب التدريس المقرة مسبقاً، ولم يسمح للمدرسين بإثراء برنامج التعليم. ولم يكن مفاجئا أن تكون هبة المقاومة الفلسطينية الواسعة الأولى قد جاءت كرد فعل على محاولة إسرائيل استبعاد كتب تدريس استخدمت في مدارس فلسطينية[١٧]. في الوقت ذاته حرمت إسرائيل المعلمين الفلسطينيين من حق مزاولة أي نشاطات سياسية، ابتداءً من الانضمام للأحزاب وانتهاء بالتعبير عن تأييد حزب معين، كما حظرت عليهم المشاركة في الإضرابات أو مهرجانات ومسيرات الاحتجاج، أو كتابة ونشر مقالات في الصحف دون إذن مسبق (Graham-Brown 1984: 77). هذه الممارسات تجسد محاولات إسرائيل لضبط الفلسطينيين عن طريق إقصاء وتهميش القضية الوطنية.

إن هذا الاقتباس يدل على أن إسرائيل طبقت بصورة فورية طرق مراقبة حديثة، ومن الواضح أنه كانت هناك مصلحة لإسرائيل في منع تفشي الأمراض المعدية. غير أنه كانت لها مصلحة أيضاً في زيادة إنتاجية المزارعين الفلسطينيين. فضلاً عن ذلك فإن سياسة شراء البهائم المريضة من المزارعين تدل على أنه كانت هناك مصلحة لإسرائيل في تأمين معيشة السكان الفلسطينيين. ويخيل أن المنطق القابع خلف ذلك كان محاولة تكريس إذعان وخنوع السكان الخاضعين للاحتلال عن طريق رفع مستوى حياتهم وتغيير عاداتهم الاستهلاكية. وقد تحولت أشكال الإدارة التي شجعت سياسة الحياة إلى أشكال مركزية منذ أن أكدت إسرائيل على "قوة الراعي"

استمراراً لهذا الاتجاه، شجعت إسرائيل أشكال تماثل بديلة خلقت انقسامات في المجتمع الفلسطيني. هذا لا يعني أن إسرائيل اخترعت أو أدخلت إلى المناطق المحتلة أشكالاً جديدة من التماثل، وإنما حاولت تعزيز وتعظيم عدد من الأشكال القائمة بهدف مواجهة النهوض المتجدد للحركة الوطنية الفلسطينية. تمشياً مع ذلك شجعت (إسرائيل) التماثل مع "الحمولة" أو العشيرة، ومنحت وجهاء هذه الحمائل امتيازات وحقوقا زائدة بهدف تقوية المؤسسات وأشكال التماثل التقليدية (Aronson 1987؛ Hiltermann 1991؛ Ma'oz 1984). كذلك فإنها شجعت التماثل الديني عن طريق دعم الزعماء والمؤسسات الدينية، سواء بهدف كبح الحركة الوطنية التي كانت علمانية في جوهرها أو بهدف تأكيد الفوارق بين الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين، وبالتالي خلق احتكاك بين المجموعات الدينية. وبالفعل فقد ادعى ضباط إسرائيليون طوال سنوات عديدة أن صعود الأصولية الإسلامية في المناطق المحتلة من شأنه أن يحد من تأثير ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك فقد دعموا الإخوان المسلمين، حيث سمحت إسرائيل لهؤلاء (حركة "الإخوان") بالسيطرة على الأوقاف الإسلامية، التي سيطرت على قرابة ١٠٪ من الأملاك والعقارات في قطاع غزة وعلى الكثير من الأملاك والعقارات في الضفة الغربية، وشغلت مئات الموظفين (شيف ويعاري ١٩٩٠. 225-223؛ Tamari 1990). أخيراً فقد شجعت إسرائيل أيضاً التماثل مع الحيز الجغرافي المحلي، محاولة بهذه الطريقة تأليب سكان الريف ضد سكان المدن، والسكان المحليين ضد اللاجئين. تأكيد أشكال التماثل هذه كان مقصوداً، إذ أنه استهدف إضعاف وحدة المجتمع الفلسطيني وإفشال المحاولات الرامية لاستنهاض الحركة الوطنية الفلسطينية. كان الهدف تمكين الزعامة التقليدية من البقاء في مراكز الزعامة.

مع ذلك فقد كانت السمة الأبرز، التي ميزت سنوات الاحتلال الأولى، هي محاولة إسرائيل تحسين مستوى معيشة السكان وتحقيق انتعاش اقتصادي، حتى وإن كانت قد سعت في الوقت ذاته لإحباط وتقويض المحاولات الفلسطينية لإيجاد اقتصاد مستقل.

إن مطالعة التقارير العسكرية (في تلك السنوات) تظهر أنه جرت نقاشات مستمرة حول سبل خفض مستوى البطالة وخلق نمو اقتصادي، وهو ما اعتبر في نظر الحكم العسكري وسيلة لمنع الغليان الاجتماعي والمقاومة. فقد زودت إسرائيل الفلسطينيين، في خضم الحرب، بخدمات زراعية بهدف إنقاذ المحاصيل ومنع نفوق الحيوانات الداجنة. وبعد أن هدأت المعارك نفذت إسرائيل عددا من الخطط لتحسين الإنتاجية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال فقد ورد في تقرير عسكري كتب في العام ١٩٦٩: "خلال نشاط بيطري تم دمغ (تعليم) جميع قطعان البقر، التي بلغ مجموعها حوالي ٣٠ ألف رأس، كما جرى حقنها ضد وباء الحمى القلاعية. وقد خضعت الأبقار لفحوصات السل، وقام الحكم العسكري بشراء الأبقار المصابة لذبحها من دون التسبب بخسارة للمزارعين. كذلك جرى تطعيم جميع فروع الطيور- قرابة نصف مليون - ضد مرض "نيوكاسل". نتيجة لهذه التطعيمات انخفضت بشكل متواصل حالات نفوق الطيور إلى حالات معدودة مقارنة مع ٦٠٪ في الماضي. كذلك أبيدت آلاف الكلاب لمنع انتشار داء الكلب" (Coordinator of Government Operations in the Administered Territories 1970: 11)

إن هذا الاقتباس يدل على أن إسرائيل طبقت بصورة فورية طرق مراقبة حديثة، ومن الواضح أنه كانت هناك مصلحة لإسرائيل في منع تفشي الأمراض المعدية. غير أنه كانت لها مصلحة أيضاً في زيادة إنتاجية المزارعين الفلسطينيين. فضلاً عن ذلك فإن سياسة شراء البهائم

المريضة من المزارعين تدل على أنه كانت هناك مصلحة لإسرائيل في تأمين معيشة السكان الفلسطينيين. ويخيل أن المنطق القابع خلف ذلك كان محاولة تكريس إذعان وخنوع السكان الخاضعين للاحتلال عن طريق رفع مستوى حياتهم وتغيير عاداتهم الاستهلاكية. وقد تحولت أشكال الإدارة التي شجعت سياسة الحياة إلى أشكال مركزية منذ أن أكدت إسرائيل على "قوة الراعي" (Pastoral Power). فهذه القوة، حسب ميشيل فوكو، لا تتطلع إلى تحقيق خلاص شخصي في العالم الآخر ("عالم الآخرة") وإنما هي موجهة لتحقيق خلاص المجتمع بأسره في هذا العالم، عن طريق تأمين وضمان سلامته الصحية ورفاهيته وازدهاره (Foucault 1982).

لغاية العام ١٩٧٦ عرضت إسرائيل أيضاً على السكان الحصول على قروض تطوير لشراء معدات وآلات زراعية (Roy 1995: 222). في أعقاب ذلك ارتفعت الإنتاجية الزراعية في المناطق بين سنوات ١٩٦٨- ١٩٧٢ بنسبة ١٦٪ بمعدل سنوي. وبين ١٩٧٣ - ١٩٧٦ استقر النمو الزراعي، ثم عاد بين سنوات ١٩٧٧- ١٩٨٠ ليرتفع بنسبة ١١٪ سنوياً (مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ١٩٩٦: ٢٠). فضلاً عن ذلك فإن دخول العمال الفلسطينيين إلى قوة العمل الإسرائيلية لم يُوفر فقط عملاً رخيصاً للسوق الإسرائيلية، وبذلك استجاب لاحتياجات إسرائيل الاقتصادية، وإنما أثرَّ أيضا وبشكل حاسم على مستوى معيشة السكان (الفلسطينيين). ووفقاً لبنك إسرائيل فقد كان دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية "العامل الرئيس وراء حركة التطور (في المناطق المحتلة) في السنوات الأولى" (Meron 1983: 6). وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى سرعة اندماج هؤلاء العمال. ففي العام ١٩٦٨، أي بعد سنة واحدة على الحرب، وجد ٦٪ من قوة العمل الفلسطينية عملاً في إسرائيل، وفي العام ١٩٧٤ بلغ عدد الذين عملوا في إسرائيل ٦٩٤٠٠ فلسطيني، شكلوا ٣٣٪ من مجمل قوة العمل في الأراضي الفلسطينية. عشية الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) تألفت قوة العمل الفلسطينية من ٢٧٧٧٠٠ عامل، عمل منهم ١٠٨٩٠٠ شخص في إسرائيل (٣٩ر٢٪)، وهي ظاهرة لا نظير لها في العالم (المكتب المركزي للإحصاء ١٩٩٦: ١٢٥). تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تعكس كامل حجم الظاهرة، إذ أنها تتناول فقط العمال الذين وجدوا عملاً عبر قنوات رسمية، ولا تشمل العمال غير المسجلين. فالعمال غير المسجلين الذين دخلوا إلى إسرائيل تغير عددهم بمرور السنوات، وحسب التقديرات فإن نسبتهم تزيد عن ٤٠٪- ٧٠٪ عن الأرقام المذكورة أعلاه (Lein 1998: 8).

في السنوات الأولى على الأقل كسب الفلسطينيون الذين عملوا في إسرائيل مبالغ أكثر بعشرة أضعاف وحتى ١٠٠ ضعف (تبعاً للمهنة) عن المبالغ التي حصل عليها الذين عملوا في المناطق الفلسطينية في الفترة ذاتها. في ضوء ذلك ارتفع الأجر اليومي المتوسط للعاملين في الضفة الغربية بنسبة ٣٥٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤، وبنسبة ١٣٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ و١٩٧٩. في قطاع غزة كان الارتفاع، في الفترة الأولى، بنسبة ٥٠٪ وبنسبة ١٨ر٤٪ في الفترة الثانية (United Nations 1980).

في سنوات ١٩٦٨-١٩٧٢ ارتفع الناتج المحلي الخام سنوياً بنسبة ١٦٪ في الضفة الغربية وبـ ٢٠٪ في قطاع غزة. وفي فترة ١٩٧٣- ١٩٨٠ استمر النمو الاقتصادي، وإن بوتيرة بطيئة أكثر، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الخام ٩٪ سنوياً في الضفة الغربية و ٦٪ في قطاع غزة (مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ١٩٩٦: ١٨). في موازاة هذا النمو الاقتصادي السريع طرأ أيضاً ارتفاع لافت في الاستهلاك الشخصي بمعدل سنوي بلغ ١٣٪ في الضفة الغربية و١٥٪ في قطاع غزة (مكتب الإحصاء المركزي ١٩٩٦: ١٧). وفيما بلغ الإنفاق على الاستهلاك للفرد في العام ١٩٦٨ ما قيمته ٥١٧ شيكلا في الضفة الغربية و٢٢٢ شيكلا في قطاع غزة (بأسعار العام ١٩٦٨) فقد وصل هذا الإنفاق حتى العام ١٩٧٤ إلى ١٠٣٣ شيكل في الضفة و ٤٧٤ شيكلا في قطاع غزة (مكتب الإحصاء المركزي ١٩٩٦: ١٠٥، ٨٦).

عدد القتلى الفلسطينيين[١٧]

الفترة	حزيران ١٩٦٧- كانون الأول ١٩٨٧	كانون الأول ١٩٨٧-أيلول ٢٠٠٠	أيلول ٢٠٠٠- كانون الأول ٢٠٠٦	المجموع
عدد القتلى الفلسطينيين	٦٥٠	١٤٩١	٤٠٤٦	٦١٨٧
المعدل السنوي	٣٢	١٠٦	٦٧٤	

صحيح أن الارتفاع السريع في نفقات الاستهلاك الفردي مرتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، ولكن يجدر التأكيد على أن النمو لم ينبع من تطور اقتصادي، وإنما عكس عملياً درجة تبعية الفلسطينيين لإسرائيل، ذلك أنه نبع بالأساس من دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل في إسرائيل.

إجمالاً، يمكن الاستنتاج بصورة مؤكدة أن إسرائيل رفعت، في السنوات الأولى التالية للحرب، مستوى المعيشة في المناطق المحتلة عن طريق خلق ازدهار اقتصادي. في الوقت ذاته استخدمت إسرائيل وسائل سيطرة مختلفة قمعت أي مظهر وطني وعززت مكانة النخب التقليدية بشتى الطرق.

كان الهدف هو زيادة إنتاجية السكان الفلسطينيين بمصطلحات الجدوى والنجاعة الاقتصادية وفي الوقت ذاته قمع الدافع الوطني. كان الهدف الاقتصادي تطبيع الاحتلال. وكانت شبكة السيطرة التي نشرت من أجل إدارة السكان واسعة جداً حيث شملت كل مجالات حياة الفلسطينيين دونما استثناء. وقد استهدف التدخل (الإسرائيلي) المقنع توجيه طاقة السكان في اتجاهات اعتبرت مفيدة لإسرائيل. صحيح أنه جرى استخدام العنف لقمع كل أشكال المقاومة، ولكن ذلك كان محدوداً في المحصلة، إذ استندت وسائل السيطرة بالأساس إلى القوة الضابطة والقوة الحيوية. إن تفحص أعداد الفلسطينيين الذين قتلوا على امتداد السنوات يدعم هذا الطرح ويبين التغيير الدراماتيكي الذي حدث إبان سنوات الاحتلال. ففي العقدين الأولين للاحتلال قتلت قوات الأمن الإسرائيلية حوالي ٦٥٠ فلسطينياً من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعدل ٣٢ شخصاً (قتيلاً) في السنة، في المقابل، خلال السنوات الست بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧ قتلت إسرائيل ما معدله ٦٧٤ فلسطينياً في كل سنة، ما يعني أنها قتلت في هذه الفترة في كل سنة عدداً أكبر من الفلسطينيين الذين قتلتهم طوال العشرين سنة الأولى.

التناقضات المتعلقة بدمج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية

لقد بات من الواضح والمعروف لدينا أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها. ومما لا ريب فيه أن السيرورات الدولية وتقوية المؤسسات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة وخارجها، وكذلك الظروف السياسية المتغيرة في إسرائيل، ساهمت كافتها في ما حصل من تغييرات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن الظواهر الجانبية

التصاريح: أداة استقواء".

والتناقضات التي أفرزتها وسائل السيطرة ساعدت في صوغ وبلورة المقاومة الفلسطينية والمتغيرات التي طرأت على سياسة إسرائيل في المناطق (المحتلة).

ولعدم اتساع المجال سأركز على العمال الفلسطينيين لأُبَيِّنَ كيف أن دمجهم في سوق العمل الإسرائيلية أفرز سلسلة من التناقضات التي عجلت، بل وصاغت تلك التغييرات. بادئ ذي بدء، من الأهمية بمكان توضيح أنني أرى في تشغيل ودمج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية وسيلة سيطرة. وقد كان ذلك العامل الأهم الذي أدى إلى الازدهار الاقتصادي خلال العقد الأول للاحتلال، هذا الازدهار الذي كان حيوياً، حسب رأي القادة الإسرائيليين، لقمع كل مظاهر المقاومة. وتثبت استطلاعات الرأي أن دمج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية كان له تأثير حاسم على الاستهلاك الشخصي في المناطق المحتلة (زيادة بنسبة ١٠٠٪ في سبع سنوات)، الأمر الذي أدى بدوره إلى تغيير سريع في مستوى المعيشة ونمط الحياة (مكتب الإحصاء المركزي ١٩٩٦: ٨٦، ١٠٥). مع ذلك فقد كان هذا الدمج على الدوام جزئياً فقط. ففيما عدا أجورهم المتدنية، لم يسمح لهم أيضاً بالانضمام إلى نقابات العمال القائمة في إسرائيل ولا حتى إقامة نقابات خاصة للعمال المشغلين في إسرائيل (غرينبرغ ١٩٩٣). ويدل الدمج الاقتصادي الجزئي وانعدام الأمن الوظيفي (التشغيلي) الناجم عنه، على أن الفلسطينيين لم يحصلوا على حقوق سياسية ولذلك لم يتمكنوا من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكفولة للعمال الإسرائيليين[١٨].

في ضوء ذلك، لم يكن العمال الفلسطينيون عاجزين وحسب إزاء نزوات وجموح أرباب عملهم، بل وكانوا أكثر حساسية وضعفا في حالات حدوث تغيرات للأسوأ في قوى السوق. وعلى سبيل المثال فإن انعكاسات الأزمة الإقتصادية التي اجتاحت إسرائيل في أوائل الثمانينيات، تركت أثرها على الفور في المناطق المحتلة،

كذلك عَبَّرَ الدمج الجزئي في سوق العمل الإسرائيلية عن نفسه أيضاً في دمج وتشغيل الفلسطينيين بشكل أساس في أعمال يدوية غير حرفية، مثلا في فروع البناء والصناعة والزراعة والخدمات. عرض الوظائف قررته الاحتياجات الاقتصادية لإسرائيل، وكان من مترتبات ذلك أن الفلسطينيين لم يلقوا تشجيعاً لتوسيع مدى مهاراتهم المهنية أو اكتساب تعليم عال (Roy 1995: 218). معظم الفلسطينيين الذين حصلوا بالفعل على تعليم عال اضطروا للبحث عن عمل في ما وراء البحار، وأحياناً في دول الخليج، إذ أنه لم تكن تتوفر وظائف مهنية كافية في المناطق المحتلة

ذلك لأنه لم تكن تتوفر للعمال الفلسطينيين أية ضمانات وفي الكثير من الحالات كانوا أول الذين فصلوا من العمل. لهذا السبب كان يتعين على الفلسطينيين في الأزمات أن يكونوا حذرين بصورة خاصة. معنى ذلك، أنه كان يتعين أيضاً على العمال الفلسطينيين، بالإضافة إلى تبني أنماط عمل ملائمة، كالجدية والطاعة والانضباط، انتهاج سلوك سياسي ملائم، تتمثل سمته الأبرز في قمع وكبت كل التطلعات القومية/ الوطنية. ويدور الحديث هنا على وسيلة سيطرة مدركة- أقل، تعمل بشكل أساس عن طريق بث وترويج قواعد ومعايير مُخَصصة لهندسة سواء السلوك أو حقل النشاط الممكنين للفرد الفلسطيني.

كذلك عَبَّرَ الدمج الجزئي في سوق العمل الإسرائيلية عن نفسه أيضاً في دمج وتشغيل الفلسطينيين بشكل أساس في أعمال يدوية غير حرفية، مثلا في فروع البناء والصناعة والزراعة والخدمات. عرض الوظائف قررته الاحتياجات الاقتصادية لإسرائيل، وكان من مترتبات ذلك أن الفلسطينيين لم يلقوا تشجيعاً لتوسيع مدى مهاراتهم المهنية أو اكتساب تعليم عال (Roy 1995: 218). معظم الفلسطينيين الذين حصلوا بالفعل على تعليم عال اضطروا للبحث عن عمل في ما وراء البحار، وأحياناً في دول الخليج، إذ أنه لم تكن تتوفر وظائف مهنية كافية في المناطق المحتلة (Hamed and Shaban 1993: 118؛ Diwan and Shaban 1999: 3-4).

بطبيعة الحال فقد أثرت المتطلبات الإسرائيلية، ليس فقط على الفرد الفلسطيني، بل كان لها تأثير مضر بعيد المدى على الاقتصاد الفلسطيني برمته، وقد ساعد عامل الجذب (Factor Pull)، الذي تركز بأكمله في العمل غير الحرفي، في الإبقاء على الاقتصاد غير المتطور في المناطق المحتلة، بل وأدى عملياً إلى تراجع في الوضع الاقتصادي.

في السنوات العشرين الأولى للاحتلال كانت الحدود بين المناطق المحتلة وإسرائيل مفتوحة بصورة عامة، ما عدا لفترات قصيرة أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة عام ١٩٧١ وأثناء حرب "يوم الغفران" في (تشرين الأول) ١٩٧٣. كان في استطاعة كل فلسطيني تقريباً أن يبحث عن عمل في إسرائيل، كما أن تصاريح العمل منحت بصورة أوتوماتيكية تقريباً، واستخدمت فقط لأغراض المراقبة وجباية الضرائب (Lein 1999: 27). من هنا نجحت منظومة العلاقات بين رب العمل والعامل خلال بضع سنوات في خلق "نمط السلوك الملائم" للعمال الفلسطينيين، الأمر الذي أكد على وسائل السيطرة المتأثرة بقوة الضبط. بداية استخدام تصاريح الدخول بعد اندلاع الانتفاضة الأولى كانت إشارة واضحة إلى أن منظومة العلاقات بين رب العمل والعامل لم تعد كافية، وأن بنية أشكال القوة تغيرت. لكن هذا التغيير هو في رأيي نتاج سلسلة من التناقضات المرتبطة بأنظمة وعقود العمل التي أخذت تظهر في وقت سابق. ولأن المجال ضيق، سأتطرق إلى أربعة من هذه التناقضات. ولكن قبل أن أتوجه للخوض في التناقضات، أود التأكيد على أن دمج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية لم يؤثر بالصورة ذاتها على الضفة الغربية وعلى قطاع غزة، وذلك بسبب الفوارق في المكانة الاجتماعية للعمال في كل منطقة، فمعظم العمال من الضفة العربية أتوا من التجمعات القروية، التي يقطنها ٧٠٪ من سكان الضفة، في حين أتى معظم العمال من قطاع غزة من مخيمات اللاجئين. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن قرب المنطقتين من مراكز العمل (في إسرائيل) يمكن معظم العمال من الاستمرار في علاقاتهم المتواصلة مع بيئتهم البيتية والعائلية، إذ أن غالبيتهم توجهت إلى العمل يومياً من البيت، وبالتالي لم يكن هؤلاء مهاجرو عمل (Tamari 1981: 33).

التناقض الأول

يقول يوئيل مغدال إن دمج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية أوجد، منذ أوائل السبعينيات، شرخين اجتماعيين مركزيين في قرى الضفة: فجوات الأجيال وفجوات الأجر (Migdal 1980: 62). هذه الفجوات أفضت في نهاية المطاف إلى إضعاف الزعامة القروية التقليدية، ذلك أن العمال الذين عملوا في إسرائيل أصبحوا مستقلين اقتصادياً وطالبوا بإسماع صوتهم في السياسة المحلية. وقد بلغ هؤلاء العمال في بعض الأحيان مكانة اقتصادية أقوى من مكانة النخب القديمة. هذه العملية أفضت فيما بعد أيضاً إلى إضعاف سيطرة إسرائيل على العمال، إذ أن إحدى الطرق للسيطرة عليهم كانت بواسطة النخب.

في العام ١٩٧٦، وهو العام الذي سمحت فيه إسرائيل بإجراء انتخابات محلية (بلدية) في الضفة الغربية، تبين أن الكثيرين من العمال أقاموا تحالفات مع العناصر الوطنية في المدن، وذلك من أجل كسب قوة سياسية تعكس صعود وتنامي قوتهم الاقتصادية. وقد فازت القوى الوطنية في الانتخابات، موجهة ضربة للنخب التقليدية والحكم العسكري الإسرائيلي. بعبارة أخرى فإن فشل محاولة إسرائيل السيطرة على السكان عن طريق إعطاء امتيازات للنخب القديمة نبع إلى حد كبير من حقيقة أن دمج الشبان في سوق العمل الإسرائيلية أعطى قوة وطاقة للكثيرين من العمال الذين بحثوا عن طريقة لتحويل إنجازاتهم ومكاسبهم الاقتصادية إلى قوة سياسية. من هنا فإن دمج العمال، الذي كان من المفروض أن يستخدم كوسيلة لكبح السكان، عمل ضد وسيلة سيطرة أخرى، وهي استخدام النخب القديمة في إدارة المنطقة وكبح التطلعات الوطنية الفلسطينية.

التناقض الثاني

في أوائل السبعينيات انتهجت إسرائيل "سياسة ليبرالية" في المناطق المحتلة، منح السكان في إطارها تصاريح لفتح جامعات. فتحولت "بيرزيت" من كلية، مدة الدراسة فيها سنتان، إلى جامعة، وذلك في العام ١٩٧٢، وفتحت جامعة بيت لحم أبوابها في العام ١٩٧٣، وتحولت "النجاح" من كلية إلى جامعة في العام ١٩٧٧، وكذلك الحال بالنسبة لجامعة الخليل، التي كانت قائمة ككلية منذ العام ١٩٧١، والجامعة الإسلامية في غزة في العام ١٩٧٨. خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبياً خَرَّجت هذه الجامعات شريحة

مسرب العمل الإجباري لإسرائيل.

مهنية كبيرة جداً من ذوي الألقاب الأكاديمية. لكن المشكلة هي أن إمكانيات التشغيل المتاحة أمام خريجي الجامعات كانت محدودة للغاية، وبالتالي لم يتمكن الكثيرون من الخريجين من إيجاد أعمال تتلاءم مع كفاءاتهم. فسوق العمل الإسرائيلية كانت معنية فقط بعمال غير متعلمين أو مثقفين، فيما أحبطت إسرائيل جميع المحاولات الفلسطينية الرامية لإقامة صناعة مستقلة وقطاع خدمات عصرياً. وقد ولَّد نقص العمل سخطاً عارماً ومرارة في صفوف الخريجين العاطلين أو الذين يعملون في مجالات تأهيلهم، والذين وصل عددهم إلى حوالي ١٥٠٠٠ خريج في بداية الانتفاضة الأولى (شيف ويعاري ١٩٩٠: ٩١). بعبارة أخرى فإن اقتصار الدمج التشغيلي على عديمي التأهيل فقط، إلى جانب القيود والموانع المفروضة على تطوير فروع الاقتصاد المحلي، ناقضا في نهاية المطاف "السياسة الليبرالية" في موضوع فتح جامعات.

التناقض الثالث

على الرغم من أن دمج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية خلق نمواً اقتصادياً، وبالتالي ساعد في منع الغليان الاجتماعي، إلاّ أنه شجع في المحصلة النهائية المقاومة للسلطة الإسرائيلية وأضحى واحداً من العوامل الحاسمة التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الأولى. ولا بد في هذا السياق من التوكيد على نقطتين مركزيتين: أولاً، أن تشغيل عمال فلسطينيين في إسرائيل أدى إلى احتكاكهم اليومي بالوطنية الإسرائيلية. ثانيا، أن الدمج الجزئي فقط للعمال الفلسطينيين أدى إلى استغلالهم.

اعتقد أن النقطة الأولى واضحة جداً. فقد احتك العمال الفلسطينيون بصورة يومية مع المجتمع الإسرائيلي وثقافته، التي اتسمت بأيديولوجيا قومية مفرطة في النشاط والحيوية. هذا الاحتكاك أدى إلى ازدياد حده الحساسية أو العاطفة الوطنية وإلى

احتك العمال الفلسطينيون بصورة يومية مع المجتمع الإسرائيلي وثقافته، التي اتسمت بأيديولوجيا قومية مفرطة في النشاط والحيوية. هذا الاحتكاك أدى إلى ازدياد حده الحساسية أو العاطفة الوطنية وإلى تعزيزها بين العمال الفلسطينيين الذين أخذوا يستخدمون خطاباً وطنياً في مواجهتهم للزعامة القروية التقليدية. وفيما يتعلق باستغلال العمال، فقد أمكن لزئيف شيف وإيهود يعاري الوصول إلى ملفات تحقيق جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك) والتي أظهرت أن القاسم المشترك لمعظم المعتقلين الفلسطينيين خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة تمثل في أنهم عملوا في السابق في إسرائيل. "عندما طلب منهم شرح دوافعهم للانضمام للاضطرابات، قدم المعتقلون، كل على حدة، تفسيراً مشابهاً: الشعور بأنهم تعرضوا لظلم شخصي قاس من جانب أرباب عملهم اليهود أو زملائهم في أماكن العمل.

تعزيزها بين العمال الفلسطينيين الذين أخذوا يستخدمون خطاباً وطنياً في مواجهتهم للزعامة القروية التقليدية. وفيما يتعلق باستغلال العمال، فقد أمكن لزئيف شيف وإيهود يعاري الوصول إلى ملفات تحقيق جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك) والتي أظهرت أن القاسم المشترك لمعظم المعتقلين الفلسطينيين خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة تمثل في أنهم عملوا في السابق في إسرائيل. "عندما طلب منهم شرح دوافعهم للانضمام للاضطرابات، قدم المعتقلون، كل على حدة، تفسيراً مشابهاً: الشعور بأنهم تعرضوا لظلم شخصي قاس من جانب أرباب عملهم اليهود أو زملائهم في أماكن العمل. وقد تكررت القصص والحكايات التي تصف أشكال الظلم والمعاناة، من إهانات كلامية وتعديات جسدية (ركل وصفع..)، وسلب الأجرة وعمل شاق لا يحتمل، ناهيكم بطبيعة الحال عن مضايقة وملاحقة الشرطة للعمال واعتقالهم دون تمييز بعد كل حادث. كما شكا الجميع من الإذلال والإهانات التي تعرضوا لها طوال سنوات على حواجز التفتيش العسكرية وحواجز شرطة حرس الحدود" (شيف ويعاري ١٩٩٠ : ٧٤- ٧٥).

وقد ساهمت حقيقة أن العمال الفلسطينيين الذين دمجوا في سوق العمل الإسرائيلية كانوا من مختلف طبقات المجتمع وليس فقط من الطبقات الدنيا، إضافة إلى أن النظرة لجميع العمال اتسمت بنفس الدرجة من الاحتقار، في تغيير التركيبة الطبقية الاجتماعية الفلسطينية، حيث تقلصت الفوارق الطبقية وزالت الفجوات بين الحمائل المختلفة، وكذلك بين ملاك الأراضي وغير الملاك، كل ذلك ساهم أيضاً في تقوية وتعزيز الحركة الوطنية الفلسطينية. وكما أشار يوست هيلترمان، فقد كان هناك قرار واع بإرساء "وحدة وطنية بين الطبقات" بهدف إيجاد مناخ يتيح النضال بشكل موحد ضد العدو المشترك (Hiltermann 1991 : 8).

التناقض الرابع

إن العدد المتزايد للفلسطينيين، الذين دخلوا إلى إسرائيل بحثاً عن عمل، أدى أيضاً إلى هبوط كبير في عدد العمال الذين بقوا في المناطق (المحتلة) لفلاحة الأرض الفلسطينية. فإذا كان عدد الذين عملوا في الزراعة في العام ١٩٧٢ قد بلغ ٤٢٥٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية، فقد انخفض هذا العدد في العام ١٩٨٠ (بنسبة ٣٠٪ تقريباً) إلى ٢٨٩٠٠ عامل زراعي (مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ١٩٩٦ : ١٣٥). وكان بحث ميداني أجراه يوئيل مغدال في مطلع السبعينيات، قد وجد أن المزارعين لم يفلحوا في بعض المناطق (في الضفة والقطاع) سوى ٢٠٪ من الأراضي الزراعية (Migdal 67 : 1980). وبحسب تقرير نشره الحزب الشيوعي الإسرائيلي، فقد بقي، في العام ١٩٦٩، ٢٣٨ ألف دونم من الأراضي الزراعية دون فلاحة، وفي العام ١٩٧٠ ارتفع الرقم إلى ٣٥٤ ألف دونم. ووفقاً للتقرير ذاته فقد حقق العمال الفلسطينيون دخلاً أكبر من العمل داخل حدود إسرائيل، وأن ذلك هو السبب للتخلي عن أعمال الفلاحة الزراعية في المناطق (Ryan 1974 : 13).

أحد خبراء الاقتصاد المعروفين في الضفة الغربية أكد هذه المعطيات، وأشار في مقابلة معه في العام ١٩٧٧، قائلاً: "لم يعد مجدياً للفلاح رعاية أشجار الزيتون أو شعاب أرضه الصخرية. فهو يختار التصرف بصورة منطقية أكثر: البحث عن عمل في مكان آخر. فلاحو الضفة الغربية تركوا حقولهم تتحول إلى حقول بور جرداء

أكثر فأكثر، وتخلوا نهائياً عن الاعتناء بأراضيهم" (Husseini 1977). هذا الاتجاه تعاظم عقب تحديد صارم لحصص المياه في أوائل السبعينيات والتي لم تتغير طوال أكثر من عشر سنوات، وعقب رفع رسوم (تعرفة) المياه بشكل كبير للمزارعين الفلسطينيين، أكثر بأربعة أضعاف من الرسوم التي تمت جبايتها من المزارعين الإسرائيليين (Benvenisti 1986: 10). لذلك ليس مفاجئاً أنه تم في العام ١٩٨٤ فلاحة مساحات أقل من الأراضي الزراعية مما كانت عليه الحال في العام ١٩٦٨، على الرغم من ازدياد السكان بحوالي ٣٠٪ (Benvenisti 1986: 8-9). مع ذلك فإن الانخفاض في حجم الأراضي المزروعة لم يؤد إلى هبوط في الإنتاجية. فلغاية العام ١٩٨٢ كان هناك عملياً ارتفاع في الإنتاجية وذلك بفضل تغيير وتطوير طرق الزراعة وتوسيع المكننة وتحسين التكنولوجيا الزراعية واستبدال عدد من المحاصيل القليلة القيمة بمحاصيل ربحية أكثر، ومن هنا فقد كانت الزراعة الفرع الأكثر استقراراً في الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية. بعد العام ١٩٨٢ طرأ هبوط مطرد في مساهمة الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني.

هذه التغييرات خدمت أجهزة وآليات مصادرة الأراضي التي طورتها إسرائيل على امتداد السنوات، والتي يمكن بموجبها قانونياً مصادرة أرض لم تزرع طوال عدة سنوات. من هنا فقد ساعد تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل في سلب الأراضي من أصحابها الفلسطينيين. فيما بعد، وحين منع العمال الفلسطينيون من الدخول إلى إسرائيل، حاول هؤلاء العودة إلى العمل الزراعي، لكنهم لم يتمكنوا حينئذٍ من توسيع الأراضي المعبدة نظراً لأن كل قطعة أرض مهملة كانت قد صودرت من قبل إسرائيل. في ضوء ذلك واجه العمال العاطلون صعوبة في إعالة أنفسهم بكرامة، الأمر الذي أجج التوتر والغليان الاجتماعي. ونحن نرى هنا وسيلتي سيطرة أكملت إحداهما الأخرى في فترة معينة، ولكن ناقضت إحداهما الأخرى في فترة أخرى.

خلاصة

إن تفحص تاريخ الاحتلال يكشف عن المتغيرات التي حدثت في وسائل السيطرة التي مارستها إسرائيل في المناطق (المحتلة) على مرّ السنوات. وقد قبعت أسباب مختلفة في أساس هذه المتغيرات، لكن ما أدعيه هو أن الظواهر الجانبية والتناقضات الناجمة عن استخدام وسائل السيطرة المختلفة شكلت قوة مركزية أدت إلى التحول. فمن جهة، استخدمت إسرائيل طائفة منوعة من الأجهزة والآليات والأساليب بهدف تطبيع الاحتلال وقمع الهوية الوطنية الفلسطينية وتفكيك المجتمع الفلسطيني. من جهة أخرى، أفرزت الكثير من وسائل السيطرة ظواهر جانبية وتناقضات ساهمت بالذات في تعزيز الهوية الوطنية والوحدة الفلسطينية. ويستدل من هذا التحليل التاريخي أن وسائل السيطرة ذاتها لعبت دوراً مهما في تشكل وبلورة المقاومة، التي صاغت بدورها سياسة إسرائيل الاحتلالية، والتي انبثقت عنها قراراتها في نقل التأكيد من أحد أنواع القوة إلى نوع آخر.

في مقال آخر (Gordon 2008) بينت أن الظواهر الجانبية والتناقضات أدت في مرحلة معينة إلى تغيير عميق أكثر أفضى إلى استبدال المبدأ الموجه للاحتلال من مبدأ الاستعمار إلى مبدأ الفصل. وأقصد بـ "مبدأ الاستعمار" ذلك الشكل من السلطة أو الحكم الذي يحاول المحتل بواسطته إدارة حياة الخاضعين للاحتلال وفي الوقت ذاته استغلال موارد المنطقة المحتلة[١٩]. القوى الاستعمارية لا تحتل الأراضي من أجل السيطرة على المجموعات السكانية المحلية، ولكنها تضطر في النهاية إلى إدارة حياة السكان للتسهيل على نفسها في مهمة استغلال الموارد. كما رأينا بعد حرب "الأيام الستة" (حزيران ١٩٦٧) فقد أخذت إسرائيل على عاتقها المسؤولية عن مصير السكان الخاضعين للاحتلال، وشرعت في تفعيل المؤسسات المدنية المركزية التي تدار بواسطتها حياة المجتمعات العصرية. في المقابل بدأت (إسرائيل) باستغلال قوة العمل الرخيصة وبمصادرة الأراضي ومصادرة المياه الفلسطينية التي كانت أهم مصادر الطبيعة في المنطقة.

التناقضات والظواهر الجانبية الناجمة عن وسائل السيطرة أفضت في مرحلة معينة إلى اندلاع الانتفاضة الأولى، والتي أدركت إسرائيل خلالها أن مبدأ الاستعمار لم يعد يصلح للاستخدام كمبدأ مبلور وموجه لسيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، فشرعت في البحث عن مبدأ آخر يمكنها من مواصلة الاحتلال. وقد تبين أن التطلع إلى تطبيع الاحتلال وقمع الوطنية الفلسطينية، بمساعدة سلسلة من أجهزة وآليات الضبط المسنودة عند الضرورة بقوة الذراع، ليس واقعياً.

بعد مرور عدة سنوات تبلورت سياسة واضحة، اعتمد بموجبها مبدأ الفصل. وخلافاً لمبدأ الاستعمار، الذي نوقش بصراحة في أحيان نادرة فقط، فقد نوقش مبدأ الفصل مراراً وتكراراً. ولعل العبارة التي تجسد هذا المبدأ، أكثر من أي شيء آخر هي "نحن هنا،

بعبارة أخرى، فإن صيغة "نحن هنا، هم هناك" لا تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة (مع أن الأمر فهم على هذا النحو لدى الجمهور الإسرائيلي) وإنما هي تؤدي إلى طمس الحقيقة أن إسرائيل أعادت انتشار قواتها في المناطق (المحتلة) بهدف مواصلة السيطرة على مواردها. إن قراءة متأنية لاتفاقيات أوسلو، والتي كانت نتاجاً مباشراً للانتفاضة الأولى، وكذلك التغييرات التي طرأت على الظروف الاقتصادية والسياسية في الساحة الدولية، تثبت أن الحديث يدور على إعادة تنظيم للقوة وليس سحبها.

هم هناك" ، و "نحن" تعني الإسرائيليين (اليهود) بينما تعني "هم" الفلسطينيين.

إذا كان المبدأ الأول يمثل مبدأ الاحتلال، فإن الثاني يقترح ، كما يزعم، حلاً للإحتلال. بعبارة أخرى، فإن صيغة "نحن هنا، هم هناك" لا تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة (مع أن الأمر فهم على هذا النحو لدى الجمهور الإسرائيلي) وإنما هي تؤدي إلى طمس الحقيقة أن إسرائيل أعادت انتشار قواتها في المناطق (المحتلة) بهدف مواصلة السيطرة على مواردها. إن قراءة متأنية لاتفاقيات أوسلو، والتي كانت نتاجاً مباشراً للانتفاضة الأولى، وكذلك التغييرات التي طرأت على الظروف الاقتصادية والسياسية في الساحة الدولية، تثبت أن الحديث يدور على إعادة تنظيم للقوة وليس سحبها. من هنا يجب فهم هذه الاتفاقيات باعتبارها استمراراً للاحتلال بوسائل أخرى، أو كما قال ميرون بنفينستي قبل سنوات طويلة: أوسلو هي نوع من "احتلال بواسطة التحكم عن بعد" (Benvenisti 1995؛ انظر أيضًا هاس 1996؛ Usher 1999؛ Said 1996؛ Gordon 2002b).

بناء على ذلك فإن مغزى مبدأ الفصل ليس إنهاء السيطرة، وإنما استبدالها من طريقة تقوم على إدارة حياة السكان الخاضعين للاحتلال إلى طريقة لا تهتم بحياة السكان الفلسطينيين. إن أحد التجليات المهمة لهذا التغيير يمكن أن نلاحظه في عمل "مكتب الإحصاء المركزي" الإسرائيلي، الذي توقف عن متابعة ورصد التطورات المتعلقة بالسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وثمة تعبير آخر يمكن أن نجده في موقف إسرائيل إزاء القانون. ففي الوقت الذي سيطرت فيه إسرائيل، لغاية أيلول ٢٠٠٠، على السكان الخاضعين للاحتلال بواسطة تطبيق عدة منظومات قانونية – والتي شملت في الحقيقة قوانين تعسفية أجازت اعتقال واحتجاز آلاف الأسرى والمعتقلين السياسيين إضافة إلى تنفيذ عمليات طرد وهدم منازل وتعذيب وفرض إغلاقات طويلة وأشكال أخرى من العقوبات الجماعية– فإن إحدى السمات البارزة للانتفاضة الثانية ولمبدأ الفصل، تتمثل في التعليق الواسع للقانون. خلال الـ ٣٣ سنة الأولى للاحتلال كان أي تعليق للقانون يعتبر حدثاً شاذاً، على الرغم من أن تطبيق القانون لم يتطلب إحقاق أية عدالة ذات بال أو قيمة (Hajjar 2005؛ Kretzmer 2002). في الانتفاضة الثانية تحول تعليق القانون إلى قاعدة. وأحد الأمثلة على هذا التعليق، الحجم الواسع لعمليات الإعدام دون محاكمة. إن حقيقة كون أي جندي إسرائيلي لم يحاكم بسبب عمليات القتل هذه وتحولها إلى جزء من سياسة علنية، يدلان على أن قسماً من السكان الخاضعين للاحتلال تحول إلى ما وصفه الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين "homo sacer"، أي أناس يمكن قتلهم من دون أن يعتبر الأمر جريمة (Agamben 1998). في مكان آخر بيَّنت أن مبدأ الفصل يخلق فعلا منطق سيطرة مختلفا تماماً عن المنطق الذي ينتجه مبدأ الاستعمار (Gordon 2008). فإذا كانت إسرائيل قد حاولت في العقد الأول للاحتلال خفض عدد العاطلين الفلسطينيين عن العمل بهدف السيطرة على السكان، فإن إسرائيل تعمل في الألفية الثانية على خلق بطالة مقصودة في المناطق المحتلة. وفي حين بلغت نسبة المشغلين في إسرائيل في العام ١٩٩٢ حوالي ٣٠٪ من قوة العمل الفلسطينية، فقد انخفضت هذه النسبة في العام ١٩٩٦ إلى ٧٪، ووصل معدل البطالة في المناطق إلى ٦ر٣٢٪، أي أكثر بـ ١١ ضعفاً مقارنة مع ٣٪ بطالة في العام ١٩٩٢[٢٠].

كذلك، إذا كانت إسرائيل قد زودت في السنوات الأولى للاحتلال تطعيمات للأبقار والطيور، فقد خلقت في العام ٢٠٠٦ ظروفاً تحول دون حصول البشر على التطعيمات الضرورية. وللحقيقة فإن الجسد الفلسطيني لم يعد يعتبر في ظل مبدأ الفصل موضوعاً يجب التدخل فيه أو العمل على صوغه وتشكيله. وعليه فإن استخدام إسرائيل اليوم لعنف أكثر فتكاً، ليس ناتجاً عن تكتيك محلي يتبع لغرض تحقيق أهداف معينة، من قبيل قمع الانتفاضة الثانية. كذلك لا يمكن تفسير عنف إسرائيل وبطشها كرد فعل على مقاومة أكثر عنفاً. إن التغيير في

توليفة أو هيكلية وسائل العنف يعكس الانتقال أو التحول من مبدأ الاستعمار إلى مبدأ الفصل، وهذا التحول هو نتيجة مباشرة للظواهر الجانبية والتناقضات الناجمة عن وسائل السيطرة التي طبقتها إسرائيل في المناطق (الفلسطينية المحتلة).

هوامش

١ حلل باحثون كثيرون هذا الجانب للاحتلال ومن ضمنهم Chomsky 1999؛ Morris 2001؛ Said 1992؛ Sela 1997؛ Shlaim 2001.

٢ هذه الأبحاث تشمل: Aronson 1987؛ Dowty 2001؛ Shafir and Peled 2001؛ Arian 1997

٣ الأبحاث التي أكدت المقاومة الفلسطينية تشمل: Hiltermann 1991؛ Kimmerling and Migdal 2003؛ Lockman and Beinin 1989؛ Peteet 1991؛ Schiff and Ya'ari 1991؛ Carey 2001.

٤ على الرغم من أن منظمة "فتح" تأسست قبل ذلك بعدة سنوات، وأن لاجئين فلسطينيين تسللوا إلى إسرائيل منذ العام ١٩٤٨، فإن حقيقة كون إسرائيل سيطرت على كامل مساحة فلسطين الانتدابية أبرزت الصراع بشكل ملموس وأججت النضال الفلسطيني (Kimmerling and Migdal 2003: 240–259).

٥ الضم انسحب على الأرض في حين تركت للسكان إمكانية أن يقرروا في ما إذا كانوا يريدون التحول إلى مواطنين إسرائيليين، وهذا في مقابل التنازل عن جنسيتهم الأردنية، غير أن عدداً قليلاً فقط استجاب لهذه الدعوة، وتحول جميع الرافضين (للجنسية الإسرائيلية) إلى "مقيمين"، غير مواطنين، ولذلك لا توجد في حوزتهم جوازات سفر إسرائيلية كما أنه لا يحق لهم التصويت في انتخابات الكنيست (Felner 1995؛ Stein 1997)

٦ للإطلاع على معطيات حول التأثيرات والانعكاسات الديمغرافية لحرب ١٩٤٨، انظر Morris 2003. خلال حرب ١٩٦٧ نزح قرابة ٧٠ ألف فلسطيني من منطقة غور الأردن إلى الضفة الشرقية، وذلك في أعقاب غارات شنها الطيران الحربي الإسرائيلي على قرى ومخيمات اللاجئين في هذه المنطقة. حول سياسة إسرائيل خلال حرب ٦٧ في غور الأردن انظر: Harris 1978. في منطقة اللطرون دمرت إسرائيل أربع قرى فلسطينية وطردت سكانها. حول سياسة إسرائيل في منطقة اللطرون خلال حرب ٦٧ انظر: Gazit 1995 – 45.

٧ أي من دون تطبيق القانون الإسرائيلي على الأرض والسكان.

٨ حول خطط الجوارير الإسرائيلية واستعدادات الجيش في كل ما يتعلق بإقامة حكم عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة انظر: Gazit ١٩٩٥: ٣-٣١. في العام ١٩٥٨ قدم رئيس هيئة أركان الجيش حاييم لسكوف اقتراحا منظماً لاحتلال الضفة الغربية، لكن دافيد بن غوريون لم يوافق على الخطة. انظر: Zak 1996: 147–148.

٩ حول جزء من أجهزة وآليات السيطرة التي استخدمتها إسرائيل في أثناء تطبيق الحكم العسكري داخل إسرائيل انظر: Zureik 1979؛ Lustick 1980.

١٠ محاضرة لشلومو غازيت في جامعة تل أبيب، ١٠ حزيران ٢٠٠٦.

١٢ "منشور بشأن أنظمة الحكم والقضاء" (منشور رقم ٢-٦٧/٦/٧)، مجموعة منشورات وأوامر وتعيينات منطقة "يهودا والسامرة".

١٣ يبين تحليلي أن التمييز الحاد بين القوة السيادية والقوة الضابطة والقوة الحيوية لا يصمد في اختبار الواقع. على سبيل المثال فإن أجهزة السيطرة التي تعمل في خدمة قوة سيادية في الغالب، يوجد لها أيضاً بعد ضابط، في حين أن أجهزة السيطرة الضابطة تنطوي دائماً على آثار عنف سيادي.

١٤ على الرغم من صعوبة المحافظة على التمييز بين القوة السيادية والضابطة والحيوية، فإن التأكيد على أحد أنواع هذه القوة وانعدام دمج قوة أخرى، بعكس طريقة استخدام أجهزة السيطرة، ومن هنا فإن التمييز يغدو مهماً. سياسة الحياة تختلف جوهرياً عن سياسة الموت، ويمكن تدعيمها وصيانتها وسط التأكيد على القوة الضابطة والقوة الحيوية.

١٥ استخدامي لمصطلح "بنية" لا يتم هنا بمعناه الصارم والشمولي. فبنية الاحتلال ليست خارجية بالنسبة للحياة اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولذلك فهي متنوعة ومتغيرة.

١٦ حول النشاطات الفلسطينية في أواخر الستينيات وفي العام ١٩٧٠ في قطاع غزة، وكذلك حول رد فعل إسرائيل أنظر: Black and Morris 1991: 262؛ Roy 1995: 105؛ Weizman 2007: 70.

١٧ استبعدت إسرائيل كتب تدريس، أو حذفت أجزاء منها، حين تضمنت عبارات مناوئة لإسرائيل والسامية أو تطلعات وميولا وطنية. وهناك قائمة تشمل ٥٥ كتاباً، قررت إسرائيل إسقاطها أو استبعادها من مناهج التعليم، تظهر في الأمر العسكري رقم ١٠٧ الذي صدر بتاريخ ٢٧ آب ١٩٦٧.

١٨ المعطيات الواردة في الجدول أخذت من مصادر مختلفة. منظمة "بتسيليم" وثقت عدد القتلى في المناطق الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الأولى في كانون الأول ١٩٨٧. وفقاً لمنظمة أسر القتلى (الشهداء) فقد قتل في قطاع غزة حوالي ٤٠٠ فلسطيني منذ (احتلال) العام ١٩٦٧ وحتى اندلاع الانتفاضة الأولى ("هآرتس" ٢٣ آب ٢٠٠٥). يقول دافيد رونين إن ٨٧ فلسطينياً قتلوا في الضفة الغربية منذ انتهاء حرب ٦٧ وحتى كانون الأول من العام ذاته – أي ١٩٦٧ (رونين ١٩٩٠، ٥٧). ويقول ميرون بنفينتسي أنه منذ العام ١٩٦٨ وحتى العام ١٩٨٣ قتل ٩٢ فلسطينياً في الضفة الغربية (Benvenisti 1986: 63). في سنوات ١٩٨٦ و ١٩٨٧ قتل ٣٠ فلسطينياً آخرين في الضفة (المصدر السابق ص٤٢). وفقاً لتقرير منظمة "الحق" الفلسطينية فقد قتل في العام ١٩٨٤ في الضفة الغربية ١١ فلسطينياً (Al Haq 1985: 5). من هنا فإن العدد الإجمالي للقتلى حتى نهاية العام ١٩٨٧ يصل إلى ٦٢٠ قتيلاً فلسطينياً، ولكن لا تتوفر معطيات بالنسبة للعام ١٩٨٥.

١١ على الرغم من أن الفلسطينيين دفعوا رسوم التأمين الوطني إلا أنهم لم يحصلوا على مخصصات الأولاد والشيخوخة وضمان الدخل والبطالة وما شابه.

١٩ الكولونيالية ظاهرة مركبة ذات أبعاد مختلفة وأشكال مختلفة. لنقاش موسع ومعمق حول هذا الموضوع، وخاصة في السياق الإسرائيلي، أنظر: شافير Shafir 1989.

٢٠ المعطيات مأخوذة من موقع "بتسيليم" الالكتروني من داخل صفحة عنوانها: "The Palestinian economy during the period of the Oslo Accords: 1994–2000", www.btselem.org–.

مراجع

عبرية

غرينبرغ، ل (١٩٩٣). الهستدروت فوق كل شيء. تل أبيب: نافو.

المكتب المركزي للإحصاء (١٩٩٦). حسابات قومية: يهودا والسامرة وقطاع غزة ١٩٦٨-١٩٩٨، إصدار رقم ١٠١٢.

هاس. ع (١٩٩٦). لنشرب من بحر غزة. تل أبيب: الكيبوتس الموحد.

زرطال. ع و إلدار. ع (٢٠٠٤). أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل ١٩٦٧- ٢٠٠٤. تل أبيب: دافير.

بايغا، م (٢٠٠٢). خارطتان للضفة. إصدار ماغنس.

رونين، د (١٩٨٩). سنة "الشاباك". تل أبيب: إصدار وزارة الدفاع.

شيف، ز ويعاري. إي (١٩٩٠). الانتفاضة. القدس: شوكن.

شافير، غ (١٩٩٣). الأرض، العمل والسكان في الاستعمار الصهيوني، داخل: أوري رام (محرر): المجتمع الإسرائيلي- جوانب انتقادية (ص١٠٤- ١١٩) تل أبيب: إصدار "بريروت".

انكليزية

Agamben, G. (1998). Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life. California: Stanford University Press.

---------- (2005). State of Exception. Chicago: University of Chicago Press.

Amnesty International. (2004). Under the rubble: House demolition and destruction of land and property. London: Amnesty International.

Arian, A. (1997). The Second Republic: Politics in Israel. New Jersey: Chatham House Publishers.

of Human Rights, 1(3), 321-337.
---------- (2004). The Militarist and Messianic Ideologies (Electronic version). Middle http://www.merip.org/mero/mero070804.html East Report, July 2004,
---------- (Forthcoming). From Colonization to Separation: Exploring the Structure of Israel's Occupation. Third World Quarterly, 29(1).
Graham-Brown, S. (1984). Education, Repression, Liberation: Palestinians. London: World University Service.
Hajjar, L (2005). Courting Conflict: The Israeli Military Court System in the West Bank and Gaza. Berkeley: University of California Press.
Hamed O. A. & Shaban R. A. (1993). One-Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation. In S. Fischer, D. Rodrik & Elias T (Eds.), The Economics of Middle East Peace: Views from the Region (117-148). Cambridge MA: MIT Press.
Harris, W. W. (1978). War and Settlement Change: the Golan Heights and the Jordan Rift, 1967-1977. Transactions of the Institute of British Geographers (New Series), 3, 309-330
Hiltermann, J. R. (1991). Behind the Intifada: Labor and Womens Movements in The Occupied Territories. Princeton: Princeton University Press.
Husseini A. R. (1977). Israel Restructures West Bank Economy, Interview with A. R. Husseini. Middle East Report, 60, 21-23.
Kimmerling, B. & Migdal J. S. (2003). The Palestinian People: A History. Cambridge MA: Harvard University Press.
Kretzmer, D. (2002). The Occupation of Justice: the Supreme Court of Israel and the Occupied Territories. Albany: State University of New York Press.
Lein, Y. (1999). Builders of Zion: Human Rights Violations of Palestinians from the Occupied Territories Working in Israel and the Settlements. Jerusalem: B'stelem.
--------- (2002). Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank. Jerusalem: B'tselem.
Levi, S. (1982). Local Government in the Administered Territories. In D. J. Elazar (Ed.), Judea, Samaria and Gaza: Views on the Present and Future (103-122). Washington: American Enterprise Institute for Public Policy and Research.
Lockman, Z. & Beinin J. (Eds.). (1989). Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation. Boston: South End Press.
Lustick, I. (1980). Arabs in the Jewish State, Israel's Control of a National Minority. Austin: University of Texas Press.
Ma'oz, M. (1984). Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Arab Mayors under Jordan and Israel. London: Frank Cass.
Meron, R. (1983). Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District, Economic Growth and Structural Change, 1970-1980. Jerusalem: Bank of Israel Research Department.
Migdal, J. S. (1980). Palestinian Society and Politics. Princeton N.J.: Princeton University Press.
Mitchell, T. (1991). The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics. The American Political Science Review, 85(1), 77-96.
Morris, B. (2001). Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001. New York: Vintage.
---------- (2003). The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 2nd edition. Cambridge: Cambridge University Press.
Aronson, G. (1987). Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies.
Benvenisti, M. (1986). The West Bank Data Project, 1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank. Washington D.C.: The American Enterprise Institute for Public Policy Research.
---------- (1995). Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land. Berkeley: University of California Press.
Benvenisti, M. & Khayat S. (1987). The West Bank and Gaza Atlas. Jerusalem: The Jerusalem Post.
Black, I. & Morris B. (1991). Israel's Secret Wars: The Untold History of Israeli Intelligence. London: Hamish Manilton.
Carey, R. (2001). The New Intifada: Resisting Israels Apartheid. London:Verso Books.
Chomsky, N. (1999). Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians. Boston: South End Press.
Coordinator of Government Operations in the Administered Territories. (1969). Two Years of Military Government, 1967-1969. Tel-Aviv: Israeli Defense Forces.
Coordinator of Government Operations in the Administered Territories. (1970). Three Years of Military Government, 1967-1970. Tel-Aviv: Ministry of Defense.
Dean, M. (1999). Governmentality: Power and Rule in Modern Society, London Sage Publications.
Deleuze, Gilles. 1992. "Postscript on the Societies of Control," OCTOBER 59, Winter 1992: 3-7. OCTOBER
Diwan, I. & Shaban R.A. (Eds). (1999). Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition. Washington D.C.: The World Bank
Dowty, A. (2001). The Jewish State: A Century Later. California: University of California Press.
Dowty, A & Rubenstein A. S. (Eds). (1990). Arab Israeli Conflict: Perspectives, New York: Harper Collins.
Felner, E. (1995). A Policy of Discrimination, Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem. Jerusalem: B'tselem.
Foucault, M. (1979). Discipline and Punish. New York: Vintage.
---------- (1980). Power/Knowledge: selected interviews and other writings, 1972-1977, ed., Colin Gordon, New York: Vintage, 1980.
---------- (1982). Afterword: The Subject and Power. In H. L. Dreyfus & P. Rabinow (Eds.), Michel Foucault: beyond Structuralism and Hermeneutics (pp. 208-226). Chicago: The University of Chicago Press
---------- (1990). The History of Sexuality, Vol. 1. New York: Vintage.
---------- (1991). Governmentality. In G. Burchell, C. Gordon & P. Miller (Eds), Foucault Effect: Studies in Governmentality (pp. 87-104). London: Harvester Wheatsheaf
---------- (2003). Society Must be Defended. New York: Penguin Books.
Gazit, S. (1995). The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judea and Samaria, 1967-1969. Washington D.C.: B'nai Brith Books.
--------- (2003). Trapped Fools: Thirty Years of Israeli Policy in the Territories. London: Frank Cass.
Gordon, N. (2002a). On Power and Visibility: An Arendtian Corrective of Foucault. Human Studies, 25(2), 125-145.
---------- (2002b). Outsourcing Violations: The Israeli Case. Journal

Shlaim, A. (2001). The Iron Wall: Israel and the Arab World. New York: W. W. Norton and Company.
Schmitt, C. (2006). Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty. Chicago: University of Chicago Press.
Stein, Y. (1997). The Quiet Deportation: Revocation of Residency of East Jerusalem Palestinians. Jerusalem: HaMoked and B'tselem.
Tamari, S. (1981). Building Other People's Homes: The Palestinian Peasent's Household and Work in Israel. Journal of Palestine Studies, 11(1), 31-36
---------- (1990). Eyeless in Judea: Israel's Strategy of Collaborators and Forgeries. Middle East Report, May-August, 39-44.
United Nations. (1980). Report of the Secretary-General, Development And International Economic Co-Operation: Living conditions of the Palestinian people in the occupied Arab territories. A/35/533, October 17.
Usher, G. (1999). Dispatches from Palestine: The Rise and Fall of the Oslo Peace Process. London: Pluto Press.
Weizman, E. (2007). Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation. New York: Verso Books.
Zak, M. (1996). The Shift in Ben-Gurion's Attitude toward the Kingdom of Jordan. Israel Studies, 1(2), 140-169
Zureik, E. (1979). The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London: Routledge & Paul.
Pappe, I. (2006). The Ethnic Cleansing of Palestine. Oxford: One world.
Peteet, J. (1991). Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement. New York: Columbia University Press.
Ryan, S. (1974). Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialism. Middle East Report, 24, 3-24
Roy, S. (1995). The Gaza Strip: The Political Economy of De-development. Washington D.C.: Institute for Palestinian Studies.
Said, E. (1992). The Question of Palestine. New York: Vintage.
--------- (1996). Peace and its Discontents. New York: Vintage.
Segal, R. & Weizman E. (2003). A Civilian Occupation: the Politics of Israeli Architecture. London: Verso.
Sela, A. (1997). The Decline of the Arab-Israeli Conflict: Middle East Politics and the Quest for Regional Order. New York: SUNY Press.
Shafir, G. (1989). Land, Labor and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict, 1882-1914. Cambridge, Cambridge University Press.
Shafir, G. & Peled Y. (2001). The New Israel: Peacemaking and Liberlization. Boulder Colorado: Westview Press.
Shamgar, M. (1982). Legal Concepts and problems of the Israeli military Government The Initial Stage. In M. Shamgar (Ed.), Military Government in the territories Administered by Israel 1967-1980, The Legal Aspects (31-43). Jerusalem, Harry Sacher Institute for Legislative Research and Comparative Law.